# الافراج عن المعتقلين ... وحق الشعب بالتعبير الحر

د. محمد عبيدات

## [illegible] اعادة النظر بالغاء وزارة التمـــويـــن

مطلوب من وزير العمل

## نقل اموال الضمان الى حيز الفعل المنتـــج


# الاهالي

لسان حال حزب الشعب الديمقراطي الاردني ( حشد )

الثلاثاء ١٠/٣/١٩٩٨ - العدد (٣٦٢) - الثمن (١٥٠) فلساً


د. راتب الجنيدي

## في ضوء حديث الكيلاني نطالب بتشكيل لجنة تحقيق فوراً

رأي الاهالي

### (سلام الجيران ؟!!)

في حرب الخليج الثالثة (التي لم تقع حتى الان) حقق العراقيون انتصارات كثيرة من حيث انهم جنبوا بلادهم عدواناً كان مخططاً له انهاء النظام « وصوملة» العراق بمعنى تقسيمه واثارة الحروب الاهلية فيه ، وحققوا انفراجات واسعة في علاقاتهم العربية (دول الخليج ، سوريا، مصر ) ومن حيث ان الاتفاق مع عنان اعاد مسالة الحصار الى الأمم المتحدة ، وتزايد تراكم التعاطف الدولي الواسع النطاق بالدفع باتجاه انهاء الحصار الذي لم يعد مقنعاً .

وفي اطار هذه المعركة انتعشت الحركة الشعبية العربية في مواجهة السياسة الامريكية العدوانية في المنطقة والعالم ،بحيث يمكن الامساك بحالة الانتعاش هذه والبناء عليها من اجل ادامة المعركة ضد سياسة العدوان من اجل فك الحصار عن العراق .

وبعد ان هدات قرقعة السلاح تخرج تركيا لتطرح مشروعاً يستهدف شطب كل الانتصارات والالتفاف عليها وافراغها من مضامينها الحيوية وشل امكانيات تطويرها الى فعل عربي اسلامي دولي ينهي الحصار على العراق ويعيد المنطقة وقضية الحصار الى المربع صفر . ومضمون ما تطرحه تركيا تحت شعار «سلام الجيران » هو ان تعالج المنطقة (اقليمياً) مشاكلها بنفسها لاعتراض الزخم الاوروبي الروسي الصيني (الدولي) الدافع باتجاه انهاء الحصار ، ولاشراك اسرائيل بهذه المعالجة (باعتبارها احدى دول المنطقة ) وايجاد اغراءات لحوار ثنائي امريكي /عراقي لا يمكن ان ياتي اكله الا اذا كان لاسرائيل دور فيه سواء اكانت حاضرة ام غائبة عن طاولة الحوار.

صحيح ان العسكرتاريا التركية تدرك الخطر الماثل في تقسيم العراق او صوملته وذلك من البوابة الكردية .. وصحيح ان ايران تتعرض للخطر نفسه وكذلك السعودية وسوريا ، وجميل ان تتذكر تركيا الجيران (العرب والمسلمين ) ، ولكن الباب الذي يؤدي الى حلول لمصالح الجميع هو البناء على ما تم انجازه حتى الان لكي يعود العراق الى وضعه الطبيعي عربياً واسلامياً ودولياً ... وذلك بتظافر الجهود على كل المستويات العربية والدولية لفك الحصار عن العراق اولاً.

اوسلو

## اربع سنوات من المسار المتعثر

## وجه الحقيقة لما جرى في معان

## نقابة المصارف تهدد بالاضراب الشامل والمفتوح

## «رند» تحتفل بالثامن من آذار

اقام فرع عمان لدائرة النساء الديمقراطيات الاردنيات «رند» اول امس حفلاً خاصاً بمناسبة اليوم العالمي للمرأة ٨ آذار حضره عدد كبير من اعضاء الرابطة في عمان وعلى رأسهم امينة دائرة النساء الديمقراطيات الاردنيات «رند» د. صفاء القسوس، وحيث عريفة الحفل الرفيقة سمر محمود في بداية الحفل الحضور بكلمة اشارت فيها بنضالات المرأة الأردنية ودورها المنتج والرائد من اجل حياة افضل ومن اجل حماية الوطن واحقاق الحريات الديمقراطية ،ثم القت الرفيقة فداء المصري كلمة فرع رند في عمان وحيت نضالات المرأة الفلسطينية الصامدة ودورها الرائد في مقاومة الاحتلال ، وثمنت جهود الرائدات اللواتي مهدن الطريق من اجل مستقبل افضل للمرأة . ثم القى امين فرع الحزب في عمان الرفيق خليل السيد كلمة هنأ الزميلات بهذه المناسبة ، مستحضراً نضالات المرأة على مختلف الصعد . وبعد ذلك قدم الفنانان عبد الحليم ابو حلتم ورائد جابر فقرات موسيقية وعدد من الاغاني الوطنية والفلكلورية تخللتها الدبكات الشعبية والاهازيج من قبل الحضور .

## اعتقال علي حتر مقرر لجنة المجابهة

كاسترو لمؤتمر الحزب

## الاشتراكية او الموت



سالم النحاس

### معان - مأدبا وبالعكس

الاخبار القادمة من معان قليلة .. اقصد اخبار المواطنين في محنتهم اثناء فترة منع التجول والتفتيش عن الاسلحة : ويمكن ان ينطلق الخيال لتصور ما جرى لمن يشاهد الافلام السينمائية الحربية او يقرا تقارير الصحافة من قلب الاحداث .. ولكن مدينة معان لم يصلها صحفيون يعايشون المواطنين هذه الفترة العصيبة .

غير انني استعرض هنا من الذاكرة ، منذ ان دخل الجيش معان ، ما حدث حين دخل الجيش مادبا للغرض نفسه قبل ٤١ عاماً ( في نيسان تحديداً ) .. قبل يوم او يومين من تلك الاحداث زار المرحوم سليمان النابلسي المدينة وهو رئيس للوزراء فاستقبلته جماهير مادبا عند ام العمد في وسط المسافة بين عمان ومادبا .. خرجت الجموع زاحفة ورافقته الى المدينة وباستعراض كثيف من اطلاق الاعيرة النارية : وهي الطريقة المعتادة في مثل هذه الاستقبالات الشعبية والاعراس والمناسبات المفرحة.

بعد يوم او يومين تمت الاطاحة بالنابلسي ، ودخل الجيش مدينة مادبا للتفتيش عن الاسلحة وعاشت المدينة حوالي اسبوعين فترة عصيبة ، لا بد ان مواطني معان يعانون منها.

اذكر في تلك الفترة ان احدى الدبابات قد ربضت بجانب منزلنا المتواضع .. وكنت استغرب وجودها وخصوصاً انه لم يقل لي او لغيري احد ان اهاجمها او اهاجم قاطنيها .. ومع انه قد جرى تفتيش دقيق لمنزلنا الذي كان يتالف من غرفة واحدة فان المفتشين عجزوا عن العثور على البندقية التي كان يمتلكها والدي يرحمه الله ، لقد كان بارعاً باخفائها بحيث لم يقل لي كيف فعل ذلك حتى انتهى كل شيء.

وقد كان منع التجول شديداً الى درجة اننا لم نكن نعرف كيف نتدبر صنع الشاي وهو الغذاء الوحيد مع الخبز . واخيراً قررت العائلة ان تنتدبني خلسة الى المخيم القريب من منزلنا حتى اشتري سكــراً .. فجمعت شجاعتي وحيلتي ومعرفتي بالدرب الخلفي وانطلقت . في منتصف الطريق امسك بي ثلاثة جنود راجلين ، وحاولت بكل جهد ان اشرح لهم بطفولتي وحاجة العائلة للسكر، الا انهم لم ينصتوا الي ، ولم تنفع استغاثاتي وصراخي الذي لم يتوقف تحت الضرب والركل المتواصل الا حين شاهدت والدي وامي واخوتي الصغار يتجمعون عند الباب ينظرون الي من بعيد عاجزين عجزاً مطلقاً عن مساعدتي .. عندها توقفت عن الصراخ الا احسست بالمهانة التي يعاني منها ذوي بسبب العجز والشلل الكامل .. وقلت لا يمكن ان ارد هذه المهانة الا بالكبرياء الصامتة .. وحين ظهرت شامخة امامهم توقفوا عن الضرب واخلوا سبيلي بعد ان زال منع التجول وانتهت عمليات التفتيش خرج الناس الى بعضهم يسالون عن الفسائل باسلحتهم ، ويومها تعامز الناس فيما بينهم لغزلتها

## ترحيل الحكومة .. ام ترحيل المعارضة الشعبية !!

■ كتب المحرر السياسي :

ليس جديداً هذا التوتر الناشب في البلاد : فقد سبقه محطات توتر متعددة ومتصاعدة منذ مجيء حكومة الكباريتي ببرنامجها المتعدد الجوانب من حيث التسريع بالتطبيع والتسريع بالخصخصة وبنود برنامج صندوق النقد الدولي والعمل لتاهيل العراق . وانفجر هذا التوتر في معركة الخبز والاعلاف في آب ١٩٩٦، وتبعه توتر آخر في اجازة نظام الصوت الواحد في آخر دورة من عمر البرلمان السابق وهو النظام الذي لا يحظى باية شعبية . وخرج الكباريتي من الحكم على خلفية توتر اشد على الصعيد الاقليمي .

وتسلم الدكتور عبد السلام المجالي الراية ببرنامج مؤقت قوامه اجراء الانتخابات النيابية . فبادر الناس بتعليمات الاستثمار التي تعطي اليهود الحق باستملاك الارض والاسهم بنسبة ١٠٠٪ ان ارادوا ، وشرع التهيئة للانتخابات بتوتر شديد حين اصدر قانون المطبوعات المؤقت . وهو القانون الذي اقام الدنيا ولم يقعدها الا بتدخل القضاء اخيراً . وعاشت البلاد فترة توتر متلاحقة منذ غادر الكباريتي حتى شهر تشرين الثاني الذي اجريت فيه انتخابات قاطعتها مختلف القوى الفعلية بالبلاد وعلى خلفية توتر ديمقراطي . ومع ان الرئيس قد حظي ببرلمان موالاة تابعة الا ان حكومته لم تتوقف عن التنيم كل اسباب القطيعة مع القوى السياسية والنقابية والاجتماعية ، فقد اعلنت الحكومة باكثر من طريقة عن عزمها على تقنين ثلاثة قوانين جديدة للمجلس الجديد تختص بالاحزاب ، والنقابات المهنية ، والانتخاب ، وسلكت مسلكاً يدلل على عزمها على تعميق هذه القطيعة عن طريق سد كل سبل الحوار البناء مع فعاليات المجتمع وقواه الحية على اختلاف مشاربها ومنابتها ومرجعياتها السياسية والايديولوجية والفكرية ، ونهبت ادراج الرياح جميع النوايا الحسنة التي ابدتها اتجاهات الاصلاح التي كانت تبحث عن مخرج من حالة التوتر المستمر التي فرضتها الحكومة .

واثر هذا بدات تتسرب الى هذه القوى مظاهر الياس من اي امل بان الحكومة يمكن ان تراجع مواقفها او تتحاور مع الراي الآخر حول المصلحة الوطنية واتجاهات صيانتها وخدمتها ، ورغماً عن ذلك تحملت هذه القوى كل محاولات الحكومة لإستفزازها ، والحط من شانها ، وتصغيرها في اعين الجماهير ، وتشويه سمعتها ، والنيل من اخلاصها للمصلحة الوطنية وصدق توجهاتها ، هنا اضاف عوامل ضاغطة لا يستهان بها الى عوامل التوتر التي تشعلها الحكومة مثل نار عمياء تمدها بالوقود الدائم . وهنا نحن الآن نقف امام محطة جديدة للتوتر الذي وصل الى منتهاه بالتعامل غير المبرر مع الحركة الجماهيرية والقوى التي تنسب اليها ، وما ادى اليه منع اشكال التعبير الشعبي ضد العدوان الامريكي على العراق .. ومن الجديد في هذا التعامل هو ان الحكومة لم تقم فقط بمنع الحق الدستوري والقانوني للمواطنين بل بالهجوم المباشر على الجماهير وافتعال الصدام معها وتحت شعارات لا تقنع مطلقيها انفسهم

ان المواطنين يعلمون الاسباب التي تدفع الحكومة الى مثل هذه الممارسات ويتصرفون من موقع المدرك للنتائج . ولذلك تجيء ردود فعلهم اقل بدرجات من مظاهر فقدان الحكومة لاعصابها وتوازنها وحفاظها على هيبتها . المواطنون والقوى الحية في المجتمع يدركون ان الحكومة مثلها مثل التي سبقتها والتي ستلحقها مقيدة بقيود ثقيلة من خياراتها التي لا تجد لها طريقاً للنجاح .. ويدركون بالتجربة الحية ان الحكومات لا تخرج من مازق حتى تقع في آخر اكثر عمقاً ، تماماً كانها تندفع في رمال متحركة من خياراتها السياسية المسدودة الافق التي لم يفتح العدوان الامريكي على العراق اي منفذ لها حتى بالدعوة الاخيرة لفتح حوار ثنائي بين الولايات المتحدة والعراق ، وخياراتها الاقتصادية الاجتماعية التي تزيد الفقراء فقراً وتوسع من دائرة المتضررين، وخياراتها الديمقراطية التي لا تفيد الا بتوسيع قاعدة المعارضة الشعبية والنخبوية وتزايد انتصارها في اطار هذه الاجواء المتسمة بالتوتر العالي ظهر المطلب القائل بترحيل الحكومة .. فناقشت اطراف المعارضة هذا الامر دون اهتمام ، من موقع ان اية حكومة اخرى ستكون مكبلة بالقيود ذاتها وعاجزة عن الخروج من منطقة الرمال المتحركة ، وان اية حكومة اخرى لن تكون ذات حظ الا اذا امتلكت برنامج عمل تلتقي فيه مع المطالب الشعبية وتحاورها على اساسه . وحتى يقع ذلك ستبقى الحكومة على مختلف عوامل التوتر واشكاله قائمة وذلك بفعل الموقع الذي لا تريد الحكومة ان تغادره ، وبفعل خياراتها المقيدة لها ، وبفعل اصرارها على انجاح التسوية السياسية الامريكية الصهيونية ، واقناع المتضررين ببرنامج الافقار الشعبي ، واقناع الشعب بان مخالفة ابسط حقوق المواطنة هو «التطبيق الفعلي للديمقراطية» .

على هذه الطرق تواصل هذه الحكومة وتلك التي ستليها حتى تنجح في ترحيل المعارضة الشعبية.. والحكومة تحاول ذلك بكل اشكال الهجوم دون توقف ، ورغم انها تدرك استحالة الامر فانها تتوقع ان يؤدي ذلك الى تسهيل خياراتها .. لكن هذا ايضاً انكشف عن وهم كبير حيث تصرفت الحكومات السابقة باسلوب «قولوا ما تشاؤون ونحن نفعل ما نشاء » اذ وصل الامر الى منع القول والعجز عن الفعل في ظل انسداد الافق امام الخيارات الحكومية جميعها .

برقية

يطفى على التشكيلات واشغال الوظائف الشاغرة، التي حصلت في الآونة الاخيرة في احدى الوزارات، اللون العائلي . والعاملون القدامى في هذه الوزارة يزعمون بان المحظوظين بالتعيين الوظيفي رغماً عن الحمولة البيروقراطية الزائدة للوزارة هم في الغالب من اقارب المسؤول المتنفذ فيها والاستثناء هو ان يتم تعيين عنصر غريب مما يستوجب تغيير اسم الوزارة ليكون البديل له النادي العائلي !!

---

افرجت الاجهزة الامنية عن الرفيق محمد ابو الرب (ابو منير ) عضو المكتب السياسي لحزبنا بعد اعتقاله لفترة اسبوع على خلفية التحركات الجماهيرية في اربد للتضامن مع العراق . وكانت الاجهزة قد اعتقلته من مكان عمله في اربد بمذكرة من محكمة امن الدولة حيث حقق معه المدعي العام لم قرر الافراج عنه . وكان حزبنا قد اصدر بياناً طالب فيه بالافراج عنه وعن جميع المعتقلين ، كما خصصت لجنة رعاية شؤون المعتقلين محامين له وهي اللجنة المنبثقة عن لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق .

---

بنشاط ملحوظ ، تشرف الهيئة الادارية لرابطة الكتاب الاردنيين على الاعداد لخمسينية النكبة ، وذلك ضمن برنامج كامل ينتهي في ١٥ ايار القادم باعلان الحداد العام في هذه الذكرى المشؤومة ويتناول البرنامج نشاطات عديدة ذات طابع فكري وتاريخي واستعراض للنضال القومي والفلسطيني في مواجهة الصهيونية . وتخطط الرابطة بان تشرف على هذا النشاط الواسع المتعدد الاوجه لجنة وطنية عامة من مختلف الفعاليات السياسية والثقافية والاجتماعية في البلاد.

## بالعضل

● يكتبها: ابو جابر

### حنّية مقابلة

كان الله في عون الاستاذ حسني ابو غيدا نقيب المهندسين ومجلس نقابته .. وجمهور المهندسين والنقابات المهنية عموماً . فبعد اعتقال النقيب السابق ليث شبيلات ، وعدهم دولة الرئيس بان الحكومة ستكون (حنونة) على النقابات المهنية .. وفهمنا الرسالة القائلة بان لا تصعّد النقابات المهنية نشاطاتها للضغط من اجل الافراج عن ابرز نشطائها مهنياً ووطنياً.

اول امس دعمت الحكومة «حنّيتها» على النقابات ( وخصوصاً نقابة المهندسين ) باعتقال عضو آخر بارز من نشطائها وهو المهندس علي حتر مقرر لجنة مجابهة التطبيع للنقابات المهنية .. ومن المتوقع ان تصدر عن الحكومة «لفتة حنونة» جديدة تؤكد التطمينات السابقة القريبة وللغرض نفسه .

مشكلة المهندس علي حتر انه يقوم (قبل اعتقاله) باعمال التنسيق لندوة في النقابات حول « مجابهة التطبيع مع الصهاينة » . وموعد الندوة يقترب كثيراً رغم التاجيلات المتكررة التي عانت منها .

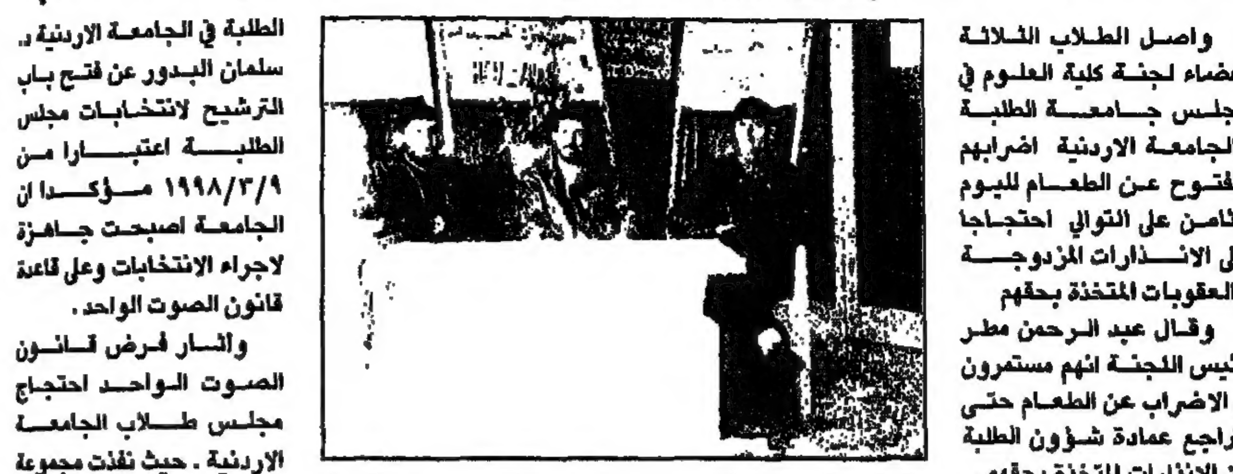
انا لا اعلم ما هو المطلوب من علي حتر فهو ليس صاحب قرار في الندوة فهنالك لجنة تقرر بشانها وهنالك مجلس نقباء يتابعها .. هل المطلوب منه الاستقالة من عمله التطوعي هذا !! ام المطلوب من النقابات الغاء الندوة !! ام المطلوب منها ان « تحنّ »على الحكومة مثلما تحنّ الحكومة عليها .

## الطلاب المضربون يواصلون الامتناع عن الطعام

واصل الطلاب الثلاثة اعضاء لجنة كلية العلوم في مجلس جامعة الطلبة بالجامعة الاردنية اضرابهم المفتوح عن الطعام لليوم الثامن على التوالي احتجاجا على الانذارات المزدوجة والعقوبات المتخذة بحقهم

وقال عبد الرحمن مطر رئيس اللجنة انهم مستمرون في الاضراب عن الطعام حتى تتراجع عمادة شؤون الطلبة عن الانذارات المتخذة بحقهم .

واضاف : انهم ممتنعون كليا عن الطعام ، في حين اصر الطبيب على قيامهم بتناول جرعات من الحليب والاقراص الفيتامينات



ونذكر ان عمادة شؤون الطلبة اتخذت الاجراءات العقابية بحقهم على خلفية ممارستهم لنشاط ثقافي تمثل بعرض فيلم عن حياة الشهيد المهندس يحيى عياش.

هذا وقد اعلن عميد شؤون الطلبة في الجامعة الاردنية د. سلمان البدور عن فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الطلبة اعتبارا من ١٩٩٨/٣/٩ مؤكدا ان الجامعة اصبحت جاهزة لاجراء الانتخابات وعلى قاعدة قانون الصوت الواحد .

واثار فرض قانون الصوت الواحد احتجاج مجلس طلاب الجامعة الاردنية . حيث نفذت مجموعة من اعضاء المجلس الرئيسية احتجاجا على فرض القانون وتضامنا مع زملائهم المضربين عن الطعام

### ردا على الفصل التعسفي وانتهاك الحقوق المكتسبة :

## نقابة المصارف تهدد باللجوء للاضراب المفتوح

يعاني العاملون في قطاع المصارف من اعتداءات مستمرة على حقوقهم المكتسبة ، ناهيك عن مسلسل الفصل التعسفي الذي بات يؤرق العاملين في هذا القطاع .

«الاهالي » التقت عبد الله خليل «ابو عزمي» رئيس نقابة العاملين في قطاع المصارف والمحاسبة والتامين ليلقي الضوء على تفاصيل ما تدور في هذا القطاع فقال :

ان الهيئة الادارية لنقابة تقف بجدية ومسؤولية عالية امام قضايا الفصل التعسفي والإعتداءات المتكررة من قبل ادارة بعض المؤسسات « بنك عمان ، بنك الاتحاد ، بنك الاردن والخليج ، البنك العقاري ».... وستعمل على تصعيد الاجراءات ردا على هذه الانتهاكات من نوع الاضراب الشامل والمفتوح في القطاع المالي والتاميني .

وحول دور وزارة العمل في متابعة هذه القضايا قال : ان النقابة تامل من معالي الوزير الجديد ان لا يحذو حذو سابقه الذي عطل تطبيق القانون في العديد من القضايا والمواقف بما اثر سلبيا على العلاقات الصناعية بين اطراف الانتاج ، وادى الى تمادي بعض ادارة المؤسسات في اعتداءاتها المتكررة على حقوق العمال ، وانعكاس ذلك كله على الامن الوظيفي والاجتماعي الذي اصبح شبه معدوم في مختلف المؤسسات ، وحول القضايا المطلبية المثارة من قبل العاملين في هذا القطاع قال : قامت النقابة بتقديم مذكرة خاصة بالزملاء العاملين في مصرف الرفدين ، حيث جرى عقد اجتماعين مشتركين مع المدير الاقليمي للمصرف ، تم التاكيد فيها على مطالب الزملاء ، المتعلقة بمكافاة نهاية الخدمة وغيرها ويتقرر في ضوء الاجتماع القادم حسم هذه القضايا او تحويل القضية الى مندوب التوفيق .

واضاف : كما تقدمت النقابة لادارة شركة التامين الوطنية بمطلب صرف مكافاة نهاية الخدمة لكافة العاملين في الشركة بغض النظر عن تاريخ التعيين سواء تم تعيينهم قبل تاريخ ١٩٨٠/١/١ او بعده ، وقد جرى اجتماع مشترك بين وفد النقابة ولم يسفر عن اتفاق ، وحول الموضوع الى وزير العمل ليجري حل من قبل مندوب التوفيق

... وتقدمت النقابة بمذكرة تتعلق بتحسين اوضاع العاملين في بنك القاهرة عمان ومطالبة ادارة البنك بالعودة عن بعض المخالفات القانونية التي مست حقوق العديد من الزملاء . وعلمت الاهالي ان ادارة احد البنوك الرئيسية تواصل تسريحاته باعداد كبيرة من الموظفين تحت مبررات من نوع ؛ الخبرة الطويلة ، الاحوال الصحية وعدم الانتاجية الخ وان القائمة الجاهزة الان للتفنيش تتضمن ٢٠٠ موضفا في حين تتوقع بعض المصادر ان يصل الرقم الى ٥٠٠ موضفا في الفترة القادمة .

### القوى الشعبية تستأنف نشاطها :

## نحو عقد المؤتمر الوطني الاردني

عمان ـ الاهالي ـ خاص

يعقد مساء غد الاربعاء اجتماع مشترك لقوى الاصلاح الوطني ولجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة الوطنية الاردنية وذلك من اجل بحث واقرار الترتيبات المتعلقة بانعقاد المؤتمر الوطني الاردني .

ومن النقاط الرئيسية على جدول الاعمال البحث بتاليف لجنة تحضيرية للمؤتمر تتولى مهام اصدار مشروع وثيقة الاصلاح الوطني التي ستؤلف برنامج العمل الوطني للقوى الشعبية الاردنية ، ومتابعة مناقشة هذه الوثيقة في الاطار الوطني ، ووضع آليات انعقاد المؤتمر ومتابعتها بما في ذلك تحديد موعده .

ومن المتوقع ان تتسع اللجنة التحضيرية لمختلف الاحزاب السياسية الممثلة في قوى الاصلاح ولجنة التنسيق العليا (١٤ حزبا سياسيا) ، وجماعة الاخوان المسلمين ، والنقابات المهنية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني الثقافية ، وقطاعات المراة والشباب والعمال والشخصيات المستقلة ، وفي الوقت نفسه من المتوقع ان تتشكل امانة سر مصغرة للجنة التحضيرية تقوم بالاعمال التنفيذية التي تقرها اللجنة التحضيرية .

## انشاء محطة تكرير نفط في العقبة بكلفة ٢ مليار دولار

استنادا الى دراسة جدوى اقتصادية اعدتها شركة استثمارية اجنبية استقر الراي في وزارة الطاقة ان الظروف «الذاتية والموضوعية » قد نضجت من اجل اقامة محطة لتكرير النفط في مدينة العقبة ، كلفة المحطة التي سيتم انشاؤها قبل العثور على النفط في الاردن بكميات كبيرة تجارية تقدر باثنين مليار دولار ، ويسود اعتقاد لدى المحللين السياسيين والاقتصاديين بان حماس وزارة الطاقة لتنفيذ هذا المشروع الضخم ـ رغم حالة العجز المستديم الذي تعاني منه خزينة الدولة فضلاً عن وجود محطة تكرير للنفط في مدينة الزرقاء تكفي لتغطية الاستهلاك المحلي ـ ناجم عن توقعات بان المحطة المزمع اقامتها بالاقتراض الخارجي ستعمل على تكرير النفط العراقي .

## اعادة تشكيل الامانة العامة للجنة دعم العراق

علمت الاهالي ان هنالك توجها لاعادة تشكيل الامانة العامة للجنة الشعبية الاردنية لدعم العراق ـ على النحو التالي : سليمان عرار ـ امين عام حزب المستقبل، تيسير الحمصي ـ امين سر القيادة العليا لحزب البعث العربي الاشتراكي ، محمد الزعبي ـ الامين العام لحزب العمل القومي «حق» ، سالم النحاس الامين الاول لحشد ، د سعيد ذياب ـ الامين العام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني ، د. سعيد ابو ميزوب نقيب اطباء الاسنان عضو مجلس النقابات المهنية ، د. محمد العوران ـ الامين العام لحزب الارض العربية ـ عبد الوهاب الصعوب ـ رئيس نادي خريجي الجامعة الاردنية، امنة الزعبي ـ رئيسة اتحاد المراة ، اكرم الحمصي ـ عضو القيادة العليا لحزب البعث العربي الاشتراكي

وسيعرض هذا الاقتراح على الاجتماع القادم للجنة الشعبية الوطنية للدفاع عن العراق ، كما تشرع اللجنة في اجراءات جمع التبرعات للعراق الشقيق

## الحيص تطالب بربط الخدمة الهاتفية بالاشرفيه

نظم نادي الحيص للماء ضم فعاليات مدينتي المحيص وملحص لتدارس امر ربط شبكة الاتصال الهاتفي بالسلط ، وقد طالب المجتمعون مؤسسة الاتصالات بربط الشبكة بالاشرفية في عمان ارتباطا بظروف عمل المواطنين وحركتهم اليومية .



### في الهم الوطني

## الجبهة الوطنية حلم ام حقيقة

محمد النايف
عضو المكتب السياسي

يتابع الشعب الاردني بتكويناته السياسية والاجتماعية والحزبية المواقف لاحزاب المعارضة الاردنية مجتمعة ومنفردة ومعها مؤسسات فاعلة لمؤسسات المجتمع المدني كالنقابات المهنية ، والشخصيات الوطنية المستقلة ، ذات الموقع والتاثير السياسي والاجتماعي لقد باتت هذه القوى السياسيه والاجتماعيه تشكل قطبا سياسيا وطنيا واسعا جامعا لمختلف تلاوين الحياة الايديلوجية والفكرية الاردنية ، من اسلامية وقومية ويسارية . اذ انها جميعا تتبنى الموقف السياسي والبرنامجي في خطوطه العامة . فهناك اجماع سياسي وطني جاد لهذه القوى حول الموقف السياسي الوطني ، من السياسات العامة للحكومة بعد معاهدة وادي عربة ، على حساب المواقف والحقوق الوطنية والعربية ، تتدرج هذه المواقف من حالة التباعد والافتراق الحاد الى حد فاصل بين هذه السياسات الرسمية التي تصطدم بطموحات الشعب ومصالحه المباشرة كما وقع خلال الاسابيع الماضية في الجامع الحسيني الكبير في عمان العاصمة ومسيرة اربد وحوادث معان . في ظل هذا المناخ ، السائد للراي العام ، فان المواقف والسياسات لاحزاب المعارضة وقوى الاصلاح الوطني ، باتت على المحك السياسي والوطني فلم يعد مقبولا الحديث والاعلان السياسي ، بالعمل من اجل وحدة كل القوى الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني والتيارات الوطنية المستقلة المعارضة ، اذا لم يرتبط هذا الموقف ، باتخاذ خطوات سياسية ـ تنظيمية عملية لتحويل الاعلان السياسي الى هدف وطني سياسي مباشر .

ان الوضع السياسي الراهن في البلاد قد وصل الى حد من الازمة ، شاءت او اعترفت الحكومة بذلك ، ام لم تعترف ، وعندما تصل الامور والواقع الى هذا المستوى من الوضوح ، الذي يضم احزاب وقوى وتيارات ونقابات وشخصيات باتت تشكل لاكثرية الساحقة من الشعب الرافضة لسياسات الحكومة للعلاقة والتطبيع مع اسرائيل ، ومن اجل اصلاحات سياسية ودستورية وقانونية فعلية للنظام السياسي الاردني ، واعتبارات البعد القومي العربي هو الركيزة والمحور في السياسة القومية الاردنية .

ان هذا يؤشر الى توفر شروط الوضع السياسي موضوعيا الى حدود قياسية الى ان تتحول العلاقات الراهنة والقائمة فيما بين احزاب المعارضة المنضوية في اطار لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة ، وقوى الاصلاح الوطني من احزاب والنقابات المهنية والشخصيات الوطنية المستقلة ذات البعد الوطن والقومي وتاثيراتها في المجتمع ، الى الوحدة فيما بينها منطلقين من هذا ، ان القواسم والجوامع السياسية والبرنامجية ، هي الطاغية ، وهي الاكثرية ، وان الجميع يضع نصب عينيه ضرورة تطوير الصيغ الراهنة القائمة للعمل الوطني في البلاد ، التي تتسم بتعدد مراكزها ومنطق دورها ومبادراتها واستنفاذ الدور السياسي الوطني الجامع لبعض اطرها ، ليس بسبب التقصير ، او عدم وضوح الاهداف ، بل ان احد اسباب ذلك يكمن في السمات العملية المكتسبة لبعض اطرافها ، في محاولات التكيف السياسي والبرنامجي ، رغم اتساع القواسم الوطنية الذي ، تصل فيما بين بعض اطرافها الى حدود من التطابق الواسع ، وهو ما يؤيد ، ان الظرف مواتي تماما من اجل التقدم خطوة جريئة وشجاعة من قبل الجميع من اجل تحويل الصيغ الراهنة القائمة التي تقوم على التنسيق والتوافق بالقطعة والمناسبة ورد فعل حدث ما ، الى امتلاك برنامج وطني ديمقراطي للاصلاح الوطني ، يمثل راي الاغلبية الساحقة من الشعب الاردني ، يفتح هذا البرنامج والاتفاق حوله ، الى شق الطريق العملي والتنظيمي ، لعقد المؤتمر الوطني الاردني بآليات يتم الاتفاق عليها بعد تشكيل اللجنة التحضيرية من اللجنة العليا لاحزاب المعارضة وقوى الاصلاح الوطني ، لكي نشرع في توفير كل مستلزمات وادوات العمل للوصول الى الهدف المنشود ، وهو بناء الجبهة الوطنية المنشودة ، قائدة النضال من اجل اردن وطني وديمقراطي حر وعزيز .

ان اللقاء الوطني المعارض القائم الآن ، وهي لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة ، التي بدأت انبثاقها في تموز ٩٤ مع اعلان واشنطن واعتصام ٢٦ /تموز / امام المسجد الحسيني الكبير من الاحزاب والشخصيات الوطنية المستقلة التي كانت تشكل احزاب المعارضة ، وضد الصلح والتطبيع مع العدو ، وهي عدد محدد من الاحزاب :ـ

جبهة العمل الاسلامي ، الحزب الشيوعي ، حق ، الوحدة الشعبية ، حشد ، وحزب البعث العربي الاشتراكي ومعها شخصيات وطنية مستقلة من وزن بهجت ابو غربية ، وحمد الفحان ، وحاكم الفايز ، الخ .

ثم تطور الامر ليضم ١٣ حزبا كما هو الحال الآن

• اننا نرى ان مستوى التناقض ونتائجه الاقتصادية والسياسية في المجتمع بات يتطلب الارتقاء بالصيغ البراهنة التنسيقية القائمة ما بين قوى المعارضة ، الى صيغ وطنية واسعة جامعة ، ببرنامج يطلق عليه ليس القواسم المشتركة ، بل برنامج وطني ديمقراطي يحمل اهدافا للتغيير الوطني الشامل ، وبادوات الجبهة الوطنية ، انها اهداف كبرى لا مناص امامنا من العمل على انجازها يدا بيد مع جميع القوى الاخرى الحية في المجتمع وصاحبة المصلحة المباشرة في الاصلاح الوطني .

## قانون الضمان ووزير العمل الجديد

متابعات اقتصادية
احمد النمري

تفاءلت اوساط عمالية ، واخرى من المتقاعدين ، والمنتفعين من مزايا وضمانات وخدمات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، باستلام الدكتور محمد مهدي الفرحان حقيبة وزارة العمل لانه سيكون تلقائيا رئيسا لمجلس ادارة المؤسسة العامة الضمان الاجتماعي التي يعتقد الكثيرون بانها عانت قبل ذلك من جمود وتباطؤ في رسم السياسات واتخاذ القرارات المحورية بسبب عدم انسجام بين وزير العمل السابق ومدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، ادى الى تاخر كبير في اخراج القانون المعدل للضمان الاجتماعي الى حيز الوجود اضافة الى تجميد كثير من الاجراءات التنظيمية في ادارة المؤسسة نفسها .

الدكتور الفرحان قد لا يستطيع ، في ظل توجهات برامج التصحيح الاقتصادي الصندوقية ان يحدث تغييرات جذرية في قانون واوضاع الضمان الاجتماعي حتى ولو اراد ومع ذلك من المهم تذكيره باهمية الاهتمام بما يلي :

اولا ـ استكمال وضع مشروع جديد لقانون الضمان الاجتماعي يحافظ على الحقوق المكتسبة ، ويزيد عليها ، ويصوب ايجابيا وضع الرواتب التقاعدية باعتماد قاعدة ١/٣٦او ١/٤٠ عند احتسابها .

ثانيا ـ تعميق الدور الاقتصادي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من خلال وضع سياسات استثمارية متكاملة ومتوازنة وعلمية لفائض اموالها التي تجاوزت الان سقف المليار دينار ، وبحيث يكون التركيز على الاستثمار في مشاريع انتاجية مدروسة وذات جدوى ، وتساهم في توفير فرص عمل جديدة للقوى العاطلة عن العمل من جهة ومن جهة اخرى تحقق عائدا راسماليا سنويا ملائما يضمن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية تجاه عشرات آلاف المشاركين في الضمان ، وبحيث يتوقف نهج القرارات الاستثمارية السهلة بالتركيز على الودائع في البنوك «زادت عن ٥٠% من جملة الاستثمارات » ، او باتخاذ قرارات بمنح قروض كبيرة لمؤسسات حكومية عامة لا تشبع من الاقتراض .

والايعرف الوزير الجديد الذي نحترم ، بان المزاج العام في البلاد ، وبين غالبية المشاركين في الضمان ، يقف في خط معارض لاي تعاون او تطبيع مع الكيان الصهيوني فانه مطلوب منه ان يعمل على عدم تورط المؤسسة في اي استثمارات ومشاريع مشتركة جديدة ، وان يقوم ، ومن خلال المجلس ، بتصفية ما تم منها .

والآن ، وبعد «١٨» ثمانية عشر عاما لسريان تطبيق قانون الضمان الاجتماعي ، فان البدء بتطبيق اهداف الضمان الاجتماعي الاخرى ، وخاصة خدمة التامين الصحي للمشاركين ولعائلاتهم اصبحت تمثل مركزا متقدما في درجات الاهتمام ، ولعل الوزير الفرحان يكون له جهد مستمر في هذا الاتجاه .

ويبقى اخيرا من الاهمية بمكان ان يحرص مجلس ادارة الضمان الاجتماعي ، وخاصة ممثلي العمال ورجال الاعمال فيه على تعزيز استقلالية المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في قراراتها وتوجهاتها الكلية عن تاثيرات التدخلات الحكومية فيها ، والحد الادنى منها لكي تتمكن هذه المؤسسة من الاستمرار والبقاء وتحقيق الاهداف والمهام وتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي انشئت من اجلها

### ازالة العقبات وتجسير الفجوة

المسؤول الاقتصادي والسياسي في الحكومة الاردنية التي قامت بالتوقيع على وثيقة وادي عربة مع الكيان الصهيوني ، الى جانب المسؤول الاقتصادي والسياسي في سلطة الحكم الذاتي الاداري المحدود التي ابرمت صفقة اوسلو الفردية التفريطية ، يتقلان اثناء لقاءاتهم ، وفي تصريحاتهم وفي بياناتهم المشتركة على اطلاق عبارات الشكوى والتذمر ، حقيقي او مصطنع ، من القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على تنقل البضائع والافراد والاموال ، وعلى العقبات والشروط التي تقيمها على الطرق والمعابر والجسور، ويواصلون في كل اجتماع ، وفي نهاية كل لقاء ابداء الضيق منها ، ويكررون المطالبة بضرورة ازالتها ، ومع التواضع بالحد منها ، وباعتبارها ، وبيا للهول ، مخالفة لبنود الاتفاقية الموقعة التي يجب في رايهم تنفيذها «بحذافيرها » .

مطالبة الكيان الصهيوني بازالة قيوده وعقباته امام حرية التبادل والمرور اصبحت عبارة ولازمة ممجوجة ولا طائل من ورائها لانهم يعلمون قبل غيرهم انها مدرجة في ضمن ما وقعوا عليه من اتفاقيات ، وانها اذا لم تكن مدرجة فان الحد الادنى من الثقافة الاقتصادية والسياسية يتيح لمن لا يريد ان يخدع نفسه او يخدع الاخرين ، بان قيام الكيان الصهيوني بفرضها ينطلق من مصالحه الاقتصادية والسياسية التي لا يتخلى عنها بعبارات الامل والرجاء والتمني والمناشدة من قبل الاوسلويين واترابهم .

العبارة الاخرى الموجهة هي «تجسير الفجوة بين الطرف الفلسطيني والطرف الصهيوني «او تقريب المواقف بين الطرفين » ، لان مضمونها الفعلي ، وكما تاكد عند التطبيق على الارض ، يعني تنازل الطرف الاوسلوي اكثر مقابل تشدد الطرف الصهيوني في الاتجاه المقابل وحصوله على مكاسب جديدة في الارض وفي الموارد ، وفي المياه وفي تهجير المزيد من المواطنين بدل السماح بعودة المبعدين والنازحين منهم .

### تزايد الفصل التعسفي للعاملين

اصبح من الواضح ان الحكومة ، ومن خلال نهج الخصخصة وقرارات تطبيقها ، اتجهت الى التخلص بطريقة او باخرى عن اعداد كبيرة من العاملين او تقليص مزاياهم المكتسبة كما جرى ذلك مؤخرا في شركة الاتصالات الاردنية ، وشركات القطاع الخاص ، وخاصة التي رزئت بادارات متخلفة بعيدة عن الكفاءة ، توسعت في اتخاذ قرارات بفصل اعداد كبيرة من العاملين ، او ارغامهم على الاستقالة ، كما حدث مؤخرا في مؤسسات بنكية واخرى صناعية وخدمية متعثرة .

والنتيجة اتساع البطالة وتردي واحتدام التناقضات الاقتصادية والاجتماعية .

# المجابهة

صفحة اسبوعية ترصد مجابهة الاردنيين للمعاهدة والتطبيع

## نحو ميثاق شرف التحريم التعامل مع الدولة العبرية

اصدرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الشعبي الاردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع بيانا كشفت فيه عن حجم الاختراقات الصهيونية للاقتصاد الاردني بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص دعت فيه الى وضع ميثاق شرف يحرم التعامل مع الدولة العبرية وفيما يلي نص البيان :

كشفت المصادر الاعلامية للكيان الصهيوني عن انه قد تم في الاردن حتى الآن انشاء ١٥ مصنعا بشراكة اسرائيلية اردنية موزعة على منطقة سحاب «٢» والمدينة الصناعية في اربد «٧ مصانع كبيرة» ، وستة مصانع اخرى في مواقع مختلفة . وبالاضافة الى هذا العدد هنالك مصانع عبرية مختلفة تم انشاؤها لصناعة البطاريات وعلب التنك وهو فرع من مصنع ميدلاين لانتاج البسة الممرضات والطواقم الطبية . ومن المعروف للرأي العام ان ما ينشره الاعلام الصهيوني لا يغطي الحقيقة كاملة وانما هو جزء من البطالة المحلية بل انه يأتي في اطار توسيع للرقعة الجغرافية للاقتصاد الاسرائيلي الى مواقع شرق نهر الاردن حيث تتدنى كلفة الانتاج اضعاف ما عليه في الكيان الصهيوني من حيث كلفة البنى التحتية والكهرباء والماء والعمالة الرخيصة الى حد العمل الاقرب الى السخرة (٤٠ - ٦٠ دينارا الاجر الشهري للعمال) مما يؤهل المنتجات الى المنافسة الحقيقية في السوق المحلي والدولي.

واضاف :ـ وفي الوقت نفسه لا يغيب عن البال الخطط الخبيثة للدولة العبرية التي تقوم باستهداف المصانع «وخاصة مصانع النسيج» الموجودة في الجليل حيث يعمل فيها عمال من العرب الفلسطينيين بهدف دفعهم الى سوق البطالة والعوز والفقر في الكيان الصهيوني نفسه او دفعهم للهجرة شرقا خلف فرص العمل التي ضاعت وذلك في اطار التهجير الاختياري التدريجي للفلسطينيين هناك . وخير دليل على ذلك المظاهرات التي نظمها هؤلاء العمال احتجاجا على ما يجري عند عند معبر جسر الشيخ حسين من الجهة الغربية للجسر .

ان التمدد الذي يقع للرقعة الجغرافية للنشاطات الصهيونية في مجال الصناعة والزراعة والسياحة والزراعة والخدمات قد يلحق بلادنا كجزء من الدولة العبرية .

اخذ يلحق بلادنا كجزء من الدولة العبرية . انه زحف احتلالي دون استخدام السلاح ..

وطالب البيان الحكومة بالتوقف عن هذه السياسة المدمرة ، والكشف عن الحقائق الى الشعب باسماء الشركات ومنتجاتها ، ودعا ابناء شعبنا الى الوقوف بحزم وثبات في مجابهة هذه الاخطار ومقاطعة البضائع اليهودية ونبذ المتعاملين مع العدو من ضعاف النفوس من محدثي النعمة الذين لا يتورعون عن عمل اي شيء من الرجل الربح السريع مؤكدا على ان الدور الايجابي اجل الاعمال بالبلاد وبمختلف نشاطاتهم لا يحميه الا وطن عزيز وقوي ومنتج يتمتع باستقلال قراره الوطني... وتوجه الى جمعية رجال الاعمال الاردنية وغرف التجارة والصناعة لكي تدرك الاخطار الناجمة عن سياسة الحكومة ، وان تنبري لحماية مصالح اعضائها بالكشف عن الحقيقة ووضع لائحة شرف تحرم التعامل مع الدولة العبرية باهدافها المعلنة ، وحتى لا يتحولون الى وكلاء ضعاف لدى الهيمنة التي يخطط لفرضها العدو الصهيوني .

## اعتقال المهندس علي حتر

قامت الاجهزة الامنية باعتقال المهندس علي حتر مقرر لجنة مجابهة التطبيع في مجمع النقابات المهنية.

ومن المعروف ان هذه اللجنة الناشطة في عملها ومهامها تقوم بالتحضير لندوة واسعة حول التطبيع يشارك بها العديد من المؤسسات والكفاءات العلمية من الاردن والخارج ... ومن المقرر ان تتناول الندوة مختلف جوانب التطبيع الاقتصادي والقانوني والثقافي .. وغيره.

ويقوم المهندس علي حتر بدور المنسّق لهذه الندوة الهامة .. وتفيد مصادر مجمع النقابات المهنية ان اعتقال المهندس علي حتر يبدو انه جاء على خلفية نشاطه في التحضير لهذه الندوة .

رويترز - خلال زيارته التطبيعية الاخيرة لاسرائيل التقى النائب حمادة فراعنة بالحاخام الاكبر خدوري. الحوار الذي جرى بين الاثنين كان كالعادة حميما ومثمرا : الفراعنة تمنى للحاخام الشفاء العاجل من مرضه كما بحث معه في الترتيبات التي ستوفرها الاردن لليهود الراغبين في زيارة قبر هارون قرب البتراء وردا على هذه اللفتة الكريمة من جانب فراعنه وضع الحاخام خدوري يده على رأس الاخير ومنحه بركاته المقدسة .

## مجابهة اربد تستنكر زيارة شارون

اربد : سهير ابو رواق

عقدت اللجنة المركزية لمجابهة التطبيع / فرع اربد اجتماعها العادي يوم الاحد اول امس

ورصد الاجتماع الاستياء الشعبي العام من تزايد اعمال التطبيع خاصة باقامة مصانع اسرائيلية فيها وقد اصدرت اللجنة المركزية للمجابهة / فرع اربد في ختام اجتماعها بيانا تستنكر فيه زيارة «ارئيل شارون» وزير البنية التحية الاسرائيلي الى الاردن

## بقية من راتب الجنيدي

ا، وان محاولة تقزيم هذه الازمة والتجاوز عنها امر صعب وغير ممكن لانها غدت موضوع الشارع الاردني وموضع اهتمام الجميع ولان المواطن يعرف ان الحقوق والحريات التي يتمنى تحقيقها على المستوى الشخصي والعام لا تتحقق الا من خلال قضاء مستقل محايد ، وبالتالي فان محاولة تقزيم الازمة وحصر اطرافها بين اشخاص لا يعني ان الازمة ستنتهي بمجرد خروج احد اطرافها من مرفق القضاء او حتى بتغيير الوزير ، بل ستستمر طالما ان القضاء يحتاج الى تصويب وتصحيح .

واضاف د. الجنيدي :ـ ان ابرز عناصر الازمة - في تقديري - تتمثل فيما يلي

١ - الصلاحيات الواسعة الممنوحة للوزير في قانون استقلال القضاء ، ونتمنى في التعديلات الجديدة ان تكون للسلطة القضائية الدور الرئيسي والاساسي في الاشراف على تنظيم شؤون القضاء الادارية والمالية ، وان يتم اختيار القضاة بتجرد بحيث تكون الكفاءة هي المعيار الاول بعيدا عن الاعتبارات الجغرافية والفئوية والجهوية ذلك ان التكوين المهني للقاضي ـ كما اثبتت التجربة - يؤكد ويعزز استقلال القاضي ، ويجعل هدفه الاول والنهائي تطبيق القانون بعيداً عن الاهواء الشخصية والمصالح الذاتية ، ذلك انه كلما ازدادت الثقافة القانونية لدى القاضي ازدادت قدرته المهنية ، وهذا بالنتيجة يؤدي الى تحصينه ضد الرغبات الشخصية والتأثيرات الخارجية التي قد يتعرض لها اثناء ممارسته للقضاء ، لان القاضي المحروم من هذه القدر ات قد لايقدر الابتعاد الخطيرة الخاصة باصدار قرارات نتيجة استجابته للمؤثرات السلبية ،

٢ - العنصر الثاني في ازمة القضاء عدم وجود محكمة دستورية في البلاد

ان انشاء هذه المحكمة يعزز ثقة القضاء بنفسه ويعزز السلطة القضائية ورقابتها على القوانين التي تصدر عن السلطة التشريعية والتي يقوم بتطبيقها .

لقد استجاب الميثاق الوطني لمطلب انشاء محكمة دستورية باعتبار ان هذه المحكمة احدى الدعائم الاساسية لحماية الحرية وضمان المشروعية .

ضمانات استقلال القضاء

وفي اجابة على سؤال حول الحلقة المركزية لضمان استقلال القضاء قال د. الجنيدي : في هذه المرحلة بالتحديد يجب العمل على دعم المؤسسية في القضاء والمتمثلة في المجلس القضائي وحماية هذا المجلس ودعمه بكل الوسائل الممكنة والعمل على تحصينه من التدخلات حتى يتمكن هذا المجلس من ممارسة سلطاته وصلاحياته للدفاع عن استقلال القضاء وتطوير الوسائل التي تؤكد استقلاليته وحياده.

واضاف : اذا كانت الحكومة جادة في تاييدها لمبدأ استقلالية القضاء فعليها ان تتبنى التعديلات المقترحة من قبل المجلس القضائي على قانون استقلال القضاء وتقديم مشروع قانون بذلك ينص على هذه التعديلات الى مجلس النواب لاقرارها .

ومن ناحية اخرى فان المواطنين ينتظرون صدور التشكيلات الجديدة والمرتقب صدورها من قبل المجلس القضائي ، اذ ان العاملين في الحقل القضائي سيتعرفون على الحالة الجديدة والتي نأمل ان تكون باتجاه تصويب الاخطاء وان تصب في خانة استقلالية القضاء واعادة الثقة بالجهاز القضائي .

**نعي فاضل**

يتقدم المكتب السياسي واللجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» بخالص المواساة للرفيق امجد النسور عضو المكتب السياسي للحزب بوفاة والده

**المرحوم رضوان النسور**

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته ، ولهم منا كبير العزاء



رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستهلك ، الدكتور محمد عبيدات لـ الاهالي :-

## انخفضت اسعار السلع الاساسية في العالم .. وظلت على حالها في بلادنا

## برنامج التصحيح الاقتصادي اغفل البعد الاجتماعي اغفالا تاما

■ حوار : عليان عليان

*الجمعية الوطنية الاردنية لحماية المستهلك مؤسسة شعبية لا تستهدف الربح المادي ، وقد لعبت دورا كبيرا وما زالت في تنبيه الرأي العام لوسائل الحماية للمستهلكين من ارتفاع الاسعار بما في ذلك الدعوة الى مقاطعة سلعة معينة كما حصل مع مادة «القهوة» .*

*في وقت سابق ، الدكتور ، محمد عبيدات رئيس الجمعية شخص يتميز بتهنية علمية ووطنية وحرص على خلق توازن دائم فيما بين حاجات المستهلك وحاجات السوق في اطار المصلحة العامة ، قابلته الاهالي في ضوء الاوضاع المتردية لعموم المستهلكين.*

(الاهالي)

• لوحظ ان هنالك تفاوتا في تقدير نسبة التضخم بين جمعية حماية المستهلك التي ذكرت ان نسبته زادت عن عام ١٩٩٧ بمقدار ٧,٣٩٪ عن عام ١٩٩٦ ... وبين البنك المركزي الذي ذكر ان النسبة زادت فقط ٣٪ ... ما هو منشا هذا التفاوت ؟

عبيدات :ـ من المفروض ان يجيب البنك المركزي على هذا السؤال .. التفاوت في تقديري مرده ان تكون هنالك قراءات مختلفة وحسابات ايضا مختلفة حول الموضوع ذاته

ما اود قوله في هذا المجال تمهيدا انه حتى في الولايات المتحدة الامريكية التي تتحكم باقتصاد العالم ولديها القوى اقتصاد ، فيها نسبة تضخم تتراوح ما بين ٢,٥ - ٣٪ ، كما ان معدلات التضخم لمعظم دول اوروبا الغربية تتراوح ما بين ٤,٥ - ٦,٥٪

وبالتالي نجد ان الرقم الذي نشرته مصادر البنك المركزي عن التضخم بحاجة الى اعادة نظر وقراءة جديدة لان المتفحص والمطل لبيانات البنك المركزي يجد ان رقم التضخم هو اكثر من ٦٪

### الاسعار على حالها

(الاهالي) • وزير المالية يعلن باستمرار ان ارتفاع الاسعار وبخاصة المواد الغذائية راجع لارتفاعها من السوق العالمية ، علما بان اسعار الكثير من السلع الاساسية انخفض في بلاد المنشا دون ان ينعكس ذلك على انخفاضها في الاردن ...

ما تعليقكم ؟

عبيدات :ـ يجب ان نعلم جيدا ان اسعار السلع الاساسية من قمح وسكر وارز وقهوة وشاي وباقي السلع الضرورية تنشر يوميا من خلال شبكات الانترنت، وما ينشر يوميا في هذه الشبكات ومنذ عدة شهور يعكس تماما حقيقتين.

الحقيقة الاولى : انه يجب ان لا يغيب عن ذهن المخطط الاستراتيجي وصانع القرار في الاردن انه اذا كانت هنالك زيادات في اسعار بعض السلع في الخارج فانها زيادات طفيفة جدا وتحدث من وقت لآخر ولا تزيد عن ٢ - ٥٪

الحقيقة الثانية :ـ ترتبط بالانخفاض الحاد - والذي تؤكده مختلف مصادر المعلومات - في اسعار القمح الذي يجب ان ينعكس انخفاض اسعاره على تخفيض اسعار الخبز للمستهلك الاردني. كما اننا بنفس القوة نقول ان اسعار بقية السلع الاساسية من سكر وحليب وقهوة وغيرها انخفضت منذ وقت طويل في الاسواق العالمية ، لكننا لم نلاحظ اي تغيير ايجابي بالتخفيض في اسعارها في الاسواق المحلية ، وبالتالي فاننا نعبر عن دهشتنا لبقاء اسعارها مرتفعة ، ونتساءل : اين هي الوزارات والجهات المعنية بالرقابة ؟ لماذا تغيب نفسها عن الساحة حين ينخفض هذه السلع في الخارج وتعلي صوتها حين يرتفع سعرها في الخارج ما بين ٢ - ٥ ٪ بالرغم من ان اسعار هذه السلع نفسها والتي ارتفعت في الخارج يحقق المتاجرون بها ارباحا خيالية

(الاهالي). ماذا عن آثار التضخم وانعكاساته السلبية على مستوى معيشة المواطنين وعلى الاوضاع الاقتصادية في البلاد ؟

عبيدات :ـ لقد انخفضت القدرات الشرائية للمستهلكين في ضوء التضخم خلال سنوات من تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي .. انخفضت بنسبة ٣٠-٤٠٪ .

وهذا الرقم مبني على دراسات دورية ومنتظمة لاسعار مختلف السلع والخدمات الموجودة في منظومة السلع للاسرة الاردنية منذ البدء بتطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي الذي هدف الى تخفيض الاستهلاك وزيادة الاستثمار.

لا انكر ان برنامج التصحيح قد صحّح بعض الاختلالات ، واعاد هيكلة بعض القطاعات الاقتصادية ، لكنه في رأينا اهمل البعد الاجتماعي اهمالا كاملا .ودليلنا على ذلك لا يقبل الشك او التجريح اذ ان نسبة الفقر قد زادت ، وزادت ايضا نسبة العاطلين عن العمل من حجم القوى المهنية للعمل حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل ٢٠٪ وفق اكثر التقديرات تحفظا .

في ضوء هذه الحقائق نعتقد انه من اللازم وبعد الانتهاء من برنامج التصحيح الاقتصادي في نهاية هذا العام ، ان تبادر الحكومة الى صياغة برنامج تصحيح اقتصادي وطني ياخذ في اعتباره البعد الاجتماعي والذي يتمثل في ضرورة تقوية قدرات الطبقة الوسطى مع وضع برامج انعاشية ذات طبيعة انتاجية للطبقة الفقيرة ، مع معالجة سريعة لحجم البطالة من خلال مشروعات صغيرة اومتوسطة بهدف تشغيل عشرات الالوف من الايدي العاملة المؤهلة في بلدنا ... وفي رايي ان هذا لا يتحقق الا اذا اعدنا النظر في «الاولويات» وبناء عليه فانه لا بد من صياغة دقيقة لكل دينار يصرف في هذا الباب او ذاك

● د . محمد عبيدات

### دور وزارة التموين

(الاهالي ) : يجري الحديث عن الغاء وزارة التموين او الحد من دورها ... ما هي الآثار المترتبة على الغاء الوزارة وعلى تعويم الاسعار

عبيدات : اتمنى من القلب كمواطن اردني يحب وطنه كبقية المواطنين ان يعاد النظر كليا في الغاء وزارة التموين لان دولا عربية كثيرة ومنها تونس ومصر والمغرب والتي سبقتنا في وضع وتنفيذ برامج التصحيح ابقت على هذه الوزارة ، لكن مع صياغة جديدة لها ولاهدافها .

وفي رأينا المتواضع انه لا بد من اعادة التفكير في موضوع الغاء الوزارة ودمجها مع وزارة الصناعة والتجارة والابقاء عليها من خلال صياغة جديدة لاهدافها والتي يمكن ان تتمثل في الرقابة والتوعية واجراء الدراسات من اجل توفير البيانات الضرورية لوضع استراتيجية تموينية تتفق وقدراتنا واوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية

على الاخوة متخذي القرار ان لا يتسرعوا ، فاقتصاد السوق لا يعني اطلاق يد التجار او الصناع في استيراد وانتاج ما يرغبون ، بل يعني تعويما مفيدا ، والمقصود بالتعويم المفيد ان تمارس الحكومة دورها الرقابي حفاظا على مصالح كافة الافراد وصولا الى مرحلة جديدة من التوازن واعادة الاعتبار لمصالح الاغلبية العظمى من المستهلكين الذين تضرروا كثيرا نتيجة الانقلاب السعري الذي ساد وما يزال يسود اسواقنا السلعية والخدمية نتيجة الفهم الخاطيء للتعويم .

### خطة الجمعية

(الاهالي) ماذا عن خطة الجمعية الوطنية لحماية المستهلك لمواجهة تحديات الانعكاسات السلبية للتضخم وتعويم الاسعار

عبيدات : اننا في هذه المرحلة الانتقالية نقوم بكافة المجهودات والانشطة التي يمكننا نظامنا الداخلي من القيام بها .

... ويتركز نشاطنا في هذه المرحلة على التوعية لكافة اطراف العملية التبادلية من تجار ومستهلكين لاننا نعتقد بان التخفيف من الآثار السلبية لهذا الانفلات تقع مسؤوليته على كلا الطرفين ، المستهلك الذي يجب عليه ان يرتب اولوياته وفق امكاناته الشرائية ان استطاع ، ... والتاجر الذي عليه ان يوجه ذلك المزيج التسويقي والسوي بشكل محدود بما يضمن تحريك السوق امام ما يتاجر به من سلع او خدمات ، وبما يتناسب مع امكانات الشراء التي تتناقص باستمرار

### مخاطر الخصخصة

(الاهالي) موضوع الخصخصة يجري على قدم وساق رغم الاخطار الكبيرة المترتبة على تعميم مثل هذه السياسات ... ما تعليقكم ؟ عبيدات :ـ في الاردن ليس لدينا الكثير الذي نخصخصه ونتمنى على القائمين على هذا الامر التروي والدراسة والتأني فيما يصدرونه من قرارات لانه في رأينا لا يجوز ان تخصص تلك المؤسسات التي تدر ربحا .... ومشكلة المؤسسات التي يقال انها تحقق خسائر تكمن في الادارة ، فحل المشكلة الادارية وعلاجها بحكمة ومنطق علمي كفيل بتنشيط آمال كافة المؤسسات الاردنية التي يتكلمون عن خصخصتها .

في بيان لحزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» :

## ندعو لاطلاق سراح المعتقلين ... والتمسك الحازم بحق الشعب في التعبير

في ضوء التحرك الجماهيري المساند للعراق في مواجهة التهديدات الامريكية ، وتبني الحكومة المنهج القمع المباشر واستباحة مدينة معان البطلة اصدر المكتب السياسي لحزب الشعب الديمقراطي الاردني حشد بيانا دعا فيه الى العمل لفك الحصار عن العراق وانسحاب القوات الامريكية من منطقتنا ، كما دعا الى اطلاق سراح جميع المعتقلين ووقف محاكمتهم والى التمسك الحازم بحق ابناء الشعب بالتعبير عن انفسهم بحرية ديمقراطية وجاء في البيان :

انه ومنذ الاجتماع الموسع للقوى الشعبية المنظمة ومؤسساتها وشخصياتها في ١٩٩٨/٢/٢ ، وتاليف لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق واقامتها العديد من النشاطات الجماهيرية تحت شعار «الدفاع عن العراق، دفاع عن الاردن، والامة العربية» استطاع ابناء الشعب الاردني الابي ان يقوموا بدورهم خير قيام من حيث المساهمة مع الجهود الشعبية في مختلف الاقطار العروبة والاسلام وشعوب العالم في مواجهة العدوان الامريكي البريطاني الصهيوني ضد العراق ، ولقد نجحت الجهود المبذولة من الغالبية العظمى من دول العالم وشعوبه وقيادته في تسليح هيئة الامم المتحدة ، ممثلة بسكرتيرها العام ، بالزخم الكافي لعقد اتفاق بغداد الذي كبح العدوانية الامريكية البريطانية الاسرائيلية وفتح الطريق للامل بفك الحصار عن العراق اثر انتهاء اعمال التفتيش عن الاسلحة العراقية .

واضاف البيان الا انه قد نشأ عن هذه النشاطات في بلدنا توتر عال جدا تمثل في قيام الحكومة واجهزتها بتبني منهج القمع المباشر لمختلف اشكال التعبير الشعبي عن الوقوف ضد العدوان الامريكي مما اسفر عنه اعتقال المواطنين واستباحة مدينة معان وسقوط شهيد وجرحى كثيرين فيها واعتقال ابنائها وتحويلهم الى محكمة امن الدولة، طالبة تحميلهم المسؤولية ، مما يبقى هذا التوتر قائما وبما يؤدي الى التأثير السلبي جدا ليس فقط في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وانما يتعداه ايضا الى محاولة استمرار منع الجماهير الشعبية الاردنية من اداء دورها في استكمال العمل بحرية وديمقراطية ضد العدوان الامريكي الذي ما زالت اساطيله واسلحته تحيط بالعراق والمنطقة كالسوار المغلق .. والى منع هذه الجماهير من حقها في التأثير، مع الجهود العربية والدولية الشعبية والرسمية ، للانتقال الى مرحلة فك الحصار عن العراق الذي يؤدي استمراره الى الضرر المباشر بمصالح بلادنا الوطنية والقومية اكثر من اي قطر عربي آخر.

ما المطلوب؟

بعد ان ثمن البيان عاليا جهود ابناء شعبنا الاردني في اطار لجنة التعبئة الوطنية وخارجها ، وحيا بسالة اهل مدينة معان على ما ابدوه من ثبات في التعبير عن موقفهم التضامني مع العراق وضد العدوان الامريكي، محملا الحكومة واجهزتها الامنية المسؤولة كاملة على تطور الاوضاع الى ما آلت اليه ، فقد دعا ابناء الشعب الاردني بقواه الحية الى التمسك في المرحلة الراهنة بما يلي :

اولا : البناء على ما تم انجازه حتى الآن على الصعيد الاقليمي والدولي بالعمل من اجل فك الحصار عن العراق وانسحاب القوات الغازية المحتلة من المنطقة العربية وتعميم الالتزام بقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن جميعها بما فيها ما يخص اسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها اسرائيل والقرارات ذات العلاقة بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

ثانيا : التمسك الحازم بحق جماهير الشعب الاردني بالتعبير الدستوري والقانوني عن مواقفها من اجل المساهمة في تحقيق هذا الغرض .

ثالثا : تاليف هيئة قضائية محايدة للتحقيق بما جرى ومحاكمة المسؤولين عن اطلاق النار والغاز المسيل للدموع على المواطنين دون مبرر .

رابعا : العمل من اجل اطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية الاحداث الاخيرة ، وعلى راسهم الاخ ليث شبيلات وتنظيم اوسع حملة ممكنة لوقف محاكمتهم والافراج عنهم .

لان هذا العمل هو الذي ينهي حالة التوتر القائمة ، ويعيد التوازن فيما بين ادعاءات الحكومة حيال العدوان الامريكي ( الذي لم يصدر عنه ادانة واحدة من الحكومة ) وبين الرأي العام الشعبي يجمع على هذه الادانة .

تعرضت مدينة معان للحصار والتفتيش من قبل الاجهزة الامنية والعسكرية على مدار عدة ايام ، ولا تزال المظاهر العسكرية موجودة في مختلف احياء المدينة ، وذلك على خلفية المسيرة التضامنية في ٢٠/٢ المستنكرة للسلوك العدواني الامريكي اتجاه العراق

الحكومة ربطت ما حصل «بالمندسين» وباناس اتوا من خارج المدينة ، متجاهلة حقيقة ان اهل معان شانهم شان بقية ابناء الشعب في مختلف المدن الاردنية ، ارادوا التعبير عن رايهم بالطرق السلمية ، وان الحكومة هي التي دفعت الامور بالاتجاه الذي آلت اليه .

«الاهالي» توجهت بسؤال محدد لعدد من الفعاليات والشخصيات الوطنية : ماذا تقول للاهل في معان ؟

## جورج حداد

الكاتب والصحفي المعروف جورج حداد قال :- اهل معان مجموعة من «العملاء والمندسين والمخربين» !! ترى حكومتنا الرشيدة انهم جديرون بالحساب والعقاب مثلما انهم يصلحون لان يكونوا عبرة لغيرهم من «العملاء والمندسين» في المدن والاماكن الاخرى وحكومتنا الرشيدة صادقة في كل ما قالت وتقول عن معان واهل معان !! وهل صدق ان كذبت الحكومة في يوم ما ... ؟ !

حكومتنا قالت ان اهل معان يقتلون بعضهم بعضا ، وانا اصدقها ... ولماذا اكذبها !!!

نحن في زمن فقدان الخجل ، فلماذا ننتظر ان تخجل الحكومة !

● جورج حداد

## امجد مدانات .

الاستاذ امجد مدانات (الكرك) قال : اهل معان اردنيون وليسوا معزولين في جريرة لوحدهم ، هم اردنيون وعرب ولهم مشاعرهم حيال ما تتعرض له الامة من عدوان شرس وقذر يقوده الامريكان والانجليز وما قام به ابناء الشعب في مسيرات الجامع الحسيني في عمان ، واربد ، وجامعة اليرموك والجامعة الاردنية ، ... وهو ما قام به اخوانهم في ارجاء الوطن العربي واضاف : المستغرب هو رد فعل الحكومة التي تتحدث عن «المندسين ... اذا كان هنالك مندسين !! » ... ان رد فعل الحكومة مستهجن وليس له ما يبرره ، اللهم الا العقلية العرفية التي تحكم بلدنا ، والتي لا تخدم مشاعر الناس ولامصالحهم ، ولا تحترم اعتزاز الناس بانتمائهم العربي الذي لا ينفصم وتابع : على اهل معان ان يصروا على الكشف عن المندسين لاسقاط هذه الاكذوبة التي تستخدمها الحكومة في كل الاوقات لارهاب الناس ، وان يطالبوا بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية يشارك فيها البرلمان والنقابات والقضاء ، وعلى ان تستثنى منها الحكومة ، وذلك لوضع حد لهذه التجاوزات المستمرة على الشعب وما تشكله من خطورة على استقرار الوطن . لا نقول للمعانيين لكم الله ، بل نقول اننا جميعا معانيون ، وجميعنا ، وجميعنا عرب ، مصالحنا مشتركة ، امالنا مشتركة ومصيرنا مشترك

● نجيب الرشدان

## المحامي نجب الرشدان.

الاستاذ المحامي بجيب الرشدان قال :ان التعامل مع المواطنين بسياسة القمع والتهديد ومنع حرية الراي والتعبير لا يتفق مع نصوص الدستور الاردني ويخالف نصوص قانون الاجتماعات ومبادىء الاعلان العالمي لحقوق الانسان وجميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية التي تعتبر الاردن طرفا فيها وموقعا عليها .ان ما قام به رجال الادارة والامن في معان يعتبر انتهاكاً لحقوق الانسان واعتداء على حق الحياة المكفول بالمادة/ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

# الفعاليات الشعبية تؤكد حرص ليث على امن البلد واستقراره

لا يزال المهندس ليث شبيلات موقوفا في سجن الجويدة بانتظار استكمال التحقيق معه من قبل المدعي العام ، وكانت قد وجهت له مبكرا تهمة اطالة اللسان والتحريض على التجمهر بشأن احداث ومسيرة معان احتجاجا على السلوك العدواني الامريكي اتجاه العراق .

الاهالي توجهت لعدد من الفعاليات والمواطنين بالسؤال التالي :- «صرح رئيس الوزراء وادان مسبقا ليث شبيلات قبل ان يقول القضاء كلمته .. هل تعتقد ان ليث من مثيري الفتنة ؟ ولماذا ؟ وهل تؤيد محاكمته؟!

● بهجت ابو غربية

## بهجت ابو غربية

ما قام به ليث من دعوة للاعراب عن الراي الشعبي اتجاه الازمة التي كانت قائمة بين العراق والولايات المتحدة وتهديدات الادارة الامريكية بضرب العراق ... ما قام به ليث كانت جميع اطراف الحركة الوطنية الاردنية تدعو اليه وتنادي به وتتبناه ، ولم يقم شبيلات باكثر مما قام به اي واحد من قادة الاحزاب والحركة الوطنية

واضاف : لم يكن اهالي معان بحاجة لمن يحركهم او يثيرهم .. وكانت زيارة ليث عادية تلبية لدعوة شخصية ، وعندما جرى اللقاء في المسجد بعد الصلاة ركز ليث على ضرورة اتباع الوسائل السلمية للتعبير عن الراي .

وتابع : ان اجراءات السلطة هي التي عالجت دون تعبير الاهل في معان وغيرها عن رايهم ، وحولت الموضوع الى ازمة ، وحاولت السلطة ان تحمل مسؤولية ما حدث لجهة ما ، كما سبق وان حدث في هبة نيسان وهبة الخبز ، حيث تبحث الحكومة عن جهة تلقي عليها المسؤولية لتتنصل هي من مسؤوليتها .

وحول الموقف من تقديم شبيلات للمحاكمة قال :- لا ارى اي مبرر لمحاكمة ليث شبيلات ، وما اراه ان الحكومة بتقديمه للمحاكمة تحاول ان تتنصل من مسؤولياتها ازاء ما جرى ... ونحن نطالب باخلاء سبيله باسرع ما يمكن .

## احمد ابو سيلة

نقيب الخدمات الصحية احمد ابو سيلة علق على ذلك بقوله :- ان ليث شبيلات معروف بحرصه على وحدة البلد وامنه واستقراره ، والرجل لم يكن ولن يكن من مثيري الشغب والفتنة والتحريض ، ولا ارى اي مبرر يستدعي تقديمه للمحاكمة

## عبد الله خليل

نقيب العاملين في [illegible] المصارف والمحاسبة والتامين ، عبد الله خليل «ابو عزمي» قال :- ليث شبيلات شخصية وطنية ، تمتلك حسا وطنيا عاليا ، وجراة عالية في طرح موقفه من مختلف القضايا ، ولا يشك اطلاقا في حرصه على امن البلد واستقراره ووحدته والمتهم بريء حتى تثبت ادانته وبالتالي لا يجوز ان يحكم على انسان قبل ان يقول القضاء كلمته

● توجان فيصل

## توجان فيصل

ان قرار اعتقال ليث شبيلات صدر منذ ان ذهب الى العراق وعاد بالمساجين الى الاردن ، ومنذ ان قال صدام عبارته البذكية ، «التي افرج عنهم تقديرا للزعيم الشعبي ليث شبيلات وللشعب الاردني» ، وهو يدرك مسبقا ما ستكون عليه ردود الفعل عند الحكومة ، اذ اثار حفيظتها ان يكون شبيلات زعيما وليسو هم الزعماء ، وتصرفوا مع ليث كما تتصرف «الضرة» مع ضرتها

الاعلام الرسمي بدا يعلق ان الافراج عن المساجين جاء نتيجة جهود حكومية سابقة ، وينسبها الى ماقبل البلاد والى ايام قريش ، فصدام هذا الرجل الذكي - الذي احترم فعلا ذكاءه - حين قال عبارته وجعل رموز الحكومة تشغل ليل نهار في هذه المسالة ، يؤرقها ان يكون ليث زعيما تستجاب مطالبه ولا يكون مسؤولوها هم الزعماء ، فالزعامة لا تاتي بان يمتلك المسؤول او الشخص قوة الزعيق والتهديد والتخويف للناس ، بل الزعيم هو الذي يعبر عن اماني الشعب وتطلعاته ، دون ان يخاف ابناء الشعب منه ، وغير معني بتقديم العطايا والهبات

ثم قرار اعتقاله صدر منذ ذلك الوقت حيث بداوا بالبحث عن اية حجج مهما كانت كاذبة لاعتقاله ، ولم الفاجا باعتقاله

وحول مبررات محاكمته قال : لسنا امام محاكم بل امام مهازل وامام حالة من «الشرشحة» في القضاء المدني والعسكري ، فالقضاء العسكري مجموعة من العسكر يسمونهم قضاة يتلقون تعليماتهم من اعلى ، والعالم يتحدث عن قضائنا كمهزلة .

وانا في كلا مي هذا لا اتجنى ولا اذيع سرا ، فقد قاله عدد من رموز القضاء في البلاد ، والكل يعلم ان رئيسا محكمة العدل العليا منذ تم عزلهما بالتهديد وبالتاثير على المجلس القضائي الاعلى .

واضاف : لقد «انشرشحنا» لان قضاءنا «تشرشح» ، ونهائيا ليس هنالك قضاء في بلادنا .

نحن لا نعيش في اطار دولة مؤسسات ، ونخجل من انفسنا عندما يسالنا الضيوف القادمين من الخارج عن المؤسسات والقضاء ، فنحن امام حالة يرثى لها ، ونخجل من انفسنا حين تجري محاصرة معان كما تحاصر قوات الاحتلال مدن وقرى الضفة والقطاع

● د. سعيد ابو ميزر

## د. سعيد ابو ميزر ، عضو مجلس النقباء

في اعتقادي انه كانت لدى الحكومة نية مبيتة لاعتقال نقيب المهندسين السابق ليث شبيلات ، وقد ظهرت على لسان وزير الداخلية اكثر من مرة باتجاه اعتقاله وتاديبه ، كما اتضح ذلك من خلال انتظار ليث في الطريق لاعتقاله فور عودته من معان .

واضاف ان كل ما نشر على لسان شبيلات يصب في خانة دعم العراق وضرورة ان يعبر الشعب الاردني عن موقفه المتضامن الى جانب العراق في مواجهة الهيمنة والتهديدات الامريكية بضرب العراق الذي يشكل العمق الاستراتيجي للاردن والامة العربية ... وليس فيما ذكر يستدعي او يستوجب اعتقاله ، او توجيه التهم الباطلة اليه .

وتابع :- تاتي تصريحات رئيس الوزراء بادانة ليث شبيلات سلفا تعبيرا عن اسلوب الحكومة وتوجهاتها في العودة عن مسيرة الديمقراطية وقمع حرية التعبير ، وتاتي في سياق ذلك ايضا بلاغات وزير الداخلية التي منعت المسيرات التضامنية مع العراق .

ان ما ورد على لسان الحكومة من تعابير مست المشاعر الوطنية والقومية للمواطنين بوصفهم «مندسين» وتظلم جميعا ان المندسين هم اعداء الامة المتهالكة الذين يتجولون بحرية في ارضنا الحبيب

وحول محاكمته قال :- انني ارى بضرورة ان تاخذ الحكومة والادعاء العام جانب التعقل وعدم تقديم ليث شبيلات للمحاكمة لان التهم الموجهة اليه في اعتقادنا باطلة وآلت نوايانا مبيتة .

● م . ليث شبيلات



# وجه الحقيقة .. لما جرى في معان

**سمير ابو هلالة**
**نائب رئيس منتدى معان الثقافي**

يوم الخميس ١٩/٢ قبل احداث معان بيوم كان ليث شبيلات مدعوا - حسب معلوماتي - في معان لتدين له على دوره في الافراج عن المساجين الاردنيين في العراق ، وبعد القائه المحاضرة في المسجد انطلقت مسيرة سلمية لم يكسر خلالها لوح زجاج ولم يطلق احد النار ولم تحدث مصادمات وذلك لعدم تواجد قوات الامن في تلك المسيرة .

ونحن كمثقفين نتساءل من هو الذي قال للحكومة بان هنالك مسيرة يوم الجمعة ٢٠/٢ ... ونتساءل كيف اعتقلت الحكومة ليث شبيلات بتهمة اثارة الفتنة قبل ان تقع ؟

وفي صبيحة ذلك اليوم ذهب كل وجهاء معان ووزرائها السابقين ونوابها الحاليين الى قائد شرطتها وطلبوا منه ان لا تتدخل قوات الامن اذا ما خرجت المسيرة مع التاكيد له على انها ستبدأ وتنتهي بسلام

المعلومات المستقاة من اعضاء هذا الوفد تؤكد ان المحافظ قد وافق على المسيرة لكن وزير الداخلية رفضها

وبعد اداء صلاة الجمعة حاول الوجهاء والوزراء اقناع المصلين بعدم الخروج الا ان المسيرة انطلقت ترفع اسم الله «الله اكبر» وشعارات رفض العدوان والتنديد به ولم يكن احد في المسيرة مسلحا ، بدليل ان الذين اصيبوا في اليوم الاول وهم محمد الكاتب ، بشار الحويطات ، عمار عبد الدايم ... كانوا من ابناء المدينة ولم تقل الحكومة ان احدا من قوات الامن قد اصيب في ذلك اليوم .

وصلت المسيرة الى بلدية معان على مسافة حوالي ٣٠٠ متر من المسجد ، وعند ذلك داهمتها قوات الامن بالغاز المسيل للدموع وبالرصاص الحي ، فقتل محمد الكاتب واصيبت المدينة بوجوم وسادت حالة ترقب وانتظار .

معان كل ابنائها يعرفون بعضهم بعضا وليس من السهل ان يدخلها احد ويطلق الرصاص في شوارعها ولا يعرف ان كان غريبا عنها ، وبالتالي لا بد من اظهار الحقيقة بشان استشهاد محمد الكاتب

وطبيعي جدا ان تتاجج العواطف وان تلتهب في مدينة محصورة في ركن من الصحراء عندما يسيل دماء احد ابنائها دون وجه حق او سند من قانون ... وكان طبيعيا ان يصطدم الناس مع قوات الامن بعد استشهاد الكاتب كرد فعل لحظي .

وما لم تقله الحكومة ان دفن الشهيد الكاتب جاء بعد وساطات عديدة ومستمرة لم تنقطع منذ ظهيرة الجمعة حتى ظهر السبت ٢/٢٢ ولم تقل الحكومة ان احد شخصيات معان الذي يحتل موقعا حساسا في الدولة - كان قد اكد على موافقة الحكومة على شروط اهل الكاتب الثلاثة لدفن الشهيد وهي :- الافراج عن ليث شبيلات ، اقالة وزير الداخلية ، وتسمية القاتل بالأسم ... وهذه الشروط والموافقة عليها يؤكدها وجهاء معان - وعندما اكدت هذه الشخصية المتنفذة على ان الحكومة قد وافقت على هذه الشروط اكد ايضا على ان قوات الامن ستنسحب من المدينة لتتم عملية دفن الجثمان

اهالي المتوفى وابناء معان الذين يرتبط جلهم بعضهم ببعض بالقرب او المصاهرة ذهبوا بعد هذه التاكيدات لدفن شهيدهم ليفاجاوا بقوات الامن تحاول منعهم من اخذ الجثة من المستشفى بحجة انها لم تشرح ... ويثور سؤال مشروع هنا وهو : لماذا تم ابقاء الجثة ٢٦ ساعة دونما تشريح حيث ان الكاتب استشهد الساعة الواحدة من ظهر الجمعة ودفن الساعة الثالثة من عصر يوم السبت . غرفة الموتى في المستشفى لم تفتح عنوة - كما زعموا - وانما فتحت دونما عنوه وبشكل عادي ، ... هذا ما اكده الاطباء في مستشفى معان ، ... دفن الكاتب وبعد الدفن عادت قوات الامن لاطلاق الرصاص والقنابل المسيلة للدموع على العائدين من المشاركة في الدفن .

وقبل ذلك قيل ان جلالة الملك سيزور المدينة فذهب وجهاء المدينة ومدراء الدوائر فيها لمديرية الشرطة ليتاكدوا من النبأ وحتى يكونوا في استقباله ، الا ان مساعد مدير الشرطة قد امر باخلائهم من الساحة وامر بتفريق المواطنين من الشوارع الذين كانوا في حالة ترقب لما ستؤول اليه الامور . هذه المعلومات تم تغييبها عن الاعلام بشكل عام والمواطنين بشكل خاص ، وهذه حقائق لا يتحدث بها المعارضون للحكومة من ابناء المدينة فحسب ، انما يؤكدها الاكثر التصاقا بالحكومة

تقارير الحكومة حول كثافة السلاح الموجود في المدينة ، وحول الرشاشات الثقيلة اثبتت الحكومة ذاتها عدم صحتها وعدم صدقها ... الحكومة قالت ان هنالك رشاش ٥٠٠ في المدينة ، لكن ٥٠ فرقة تفتيش وبعد حصار تام للمدينة وتفتيش منازلها وبشكل تعسفي لم تجد سوى ٤٠٧ قطعة ، قسم كبير منها مرخص او مهدى من قبل جهات حكومية ، ولم تجد رشاش ٥٠٠ .. وهنا يحق لنا كمثقفين ان نسأل عن مقدار التزام الحكومة بالقسم الذي اقسمه اعضاؤها . من قبل السبت الذي تلا احداث الجمعة وحتى السبت الذي تلاه خرقت الحكومة الدستور والقانون والعهود والمواثيق والاتفاقات المتعلقة بحقوق الانسان جميعا ، من خلال فرض العقاب الجماعي على ابناء المدينة الذي امتد ليطال الماء والكهرباء والاتصالات وحليب الاطفال ودواء المرضى ، وخبز الاسرة وزادها ... ومنعت المواطن في معان من مغادرتها ومن هذا كله تقييد للحريات يعاقب عليها القانون الجزائي الاردني ... وخلال فترة حصار معان قامت قوات الامن والجيش والاجهزة الامنية الاخرى بمداهمة منازل المواطنين دون التقيد بالاشتراط القانوني للتفتيش ، ونكلت بمئات الشباب والرجال من ابناء المدينة خلال الاعتقال العشوائي والتعذيب والضرب المبرح . ولعل من المفيد ان نشير الى ان المواطن عبد الله ابو حمدة قد كسرت الفقرة الاولى من عموده الفقري وان المواطن ابن الشهيد محمد عادل ابو ادريس قد «نتف» شعر راسه وان المواطن محمود ابو عودة قد نتفت حواجبه ، والطفلة المعاقة ابنة علي بطحيش قد تعرضت للضرب ، وان احد رجال الامن قد داس على وجه الطفل محمد مصطفى كايد في محاولة لارغامه على القول بان والده يملك سلاحا .

الحكومة قالت ان الاجراءات والاعتقالات جاءت بسبب الفتنة التي اثيرت وهنا نسأل :-

اذا كانت الامور كذلك فلماذا لا يزال البحث جاريا عن المواطن المتوفى منذ اربع سنوات المرحوم محمود عبد السلام ، وعن المواطن الآخر المتوفى منذ عامين راكان مسلم ابو عوف ... وهذا كله يعطي مؤشرا على ان الاجراء الحكومي كان اجراءا عقابيا للمدينة باثر رجعي عن هبة نيسان واحداث الخبز .

ما يؤلمنا حقيقة كمثقفين في معان هو ان هذا الاجراء غير قانوني وغير دستوري من قبل الحكومة قد قوبل بعدم مبالاه اوردة فعل غير مناسبة من قبل القوى الوطنية في الاردن والتي ابدت وكانها بعيدة عن الحدث ... والمنا اكثر هو صمت الهيئات الدولية التي تدعي حرصها على حقوق الانسان - على تصرف الحكومة واجراءاتها في معان .

واذهلنا كثيرا ان بعض وكالات الانباء لم تنشر الاخبار الدقيقة عما جرى في معان الا بعد اجازتها من قبل الحكومة مما جعل الحقيقة تغيب في ظل عملية التضليل التي مارسها الاعلام الرسمي .

ان المثقف في معان يعتبر ان ما تم في مدينته خطوة خطيرة جدا واذا دام الصمت اتجاهها واذا لم تحاسب الحكومة حسب الدستور والقانون والمواثيق الدولية فانها ستكون خطوة متبوعة بغيرها من المدن الاخرى ... ولذلك فان المثقف المعاني يصر بداية على ان تقوم لجنة تحقيق مستقلة من النواب والنقباء وامناء الاحزاب ومندوبين عن منظمة العفو الدولية وغيرها بالتحقيق في مسالة المتسبب الحقيقي للاحداث وتطوراتها ، وفي كل الاجراءات الحكومية التي اتخذت والاعلان عن المتسبب وتحميله المسؤولية القانونية والجزائية ، وذلك بعد الاستماع لشهادة الشهود وتوثيقها لكشف الحقائق ، بعد ذلك تعود رزمة من الاصلاحات الدستورية والقانونية التي تمكن المواطن من ممارسته دوره في خدمة وطنه وامته وهو يشعر بالامن الذي امسى مفقود لديه

واخيرا نقول : ليس غريبا ان تخرج مسيرات من معان في مواجهة العدوان الامريكي ، فقد انطلقت من معان اول مسيرة في العالم تندد بالعدوان ابان ازمة الخليج الثانية وتحديدا في ٣/٨/١٩٩٠ ... ومعان بذلك منسجمة مع دورها القومي الذي ورثته من دعاة وحدة الامة

## الى قراء (الاهالي) الاعزاء

اعداد : د. عزيز المصري

مع عودة صحيفة (الاهالي) الى الصدور بعد توقف قسري استمر ستة شهور ، تعود معها زاوية «التثقيف الصحي» لما لهذا الامر من اهمية في تعزيز المعرفة الطبية الاولية لاهلنا الاعزاء وخاصة للعناية بالاطفال . وفي هذا العدد سنعرض ملخصا عن اللقاحات والتطعيمات الالزامية والاختيارية

| العمر | اللقاح | الجرعات | |
|---|---|---|---|
| [illegible] | ضد السعال الديكي | ١ اولى | ينصح بها |
| [illegible] | ضد الشلل | ١ اولى | الزامية |
| | ضد الكزاز - الدفتيريا | ١ اولى | الزامية |
| | ضد يرقان الكبد «ب» | ١ اولى | الزامية |
| [illegible] | ضد السعال الديكي | ٢ اولى | ينصح بها |
| [illegible] | ضد الشلل | ٢ اولى | الزامية |
| | ضد الكزاز - الدفتيريا | ٢ اولى | الزامية |
| | ضد يرقان الكبد «ب» | ٢ اولى | الزامية |
| [illegible] | ضد السعال الديكي | ٣ اولى | ينصح بها |
| | ضد الشلل | ٣ اولى | الزامية |
| ١١ شهر | ضد الكزاز والدفتيريا | ٣ اولى | الزامية |
| | ضد يرقان الكبد «ب» | ٣ اولى | الزامية |
| ١٥ شهر | ضد الحصبة | ١ جرعة | ينصح بها |
| | ضد السعال الديكي | ٤ جرعات | ينصح بها |
| سنتين ونصف | ضد الشلل | ٤ جرعات | الزامية |
| | ضد الخانوق «ابو دغيم» | ١ جرعة | ينصح بها |
| خمس سنوات ونصف | ضد الكزاز - الدفتيريا | ١ جرعة مقوية | الزامية |
| | ضد يرقان الكبد «ب» | ١ جرعة مقوية | الزامية |
| عشر سنوات | ضد الحصبة والجدري والخانوق | ١ جرعة مقوية | ينصح بها |
| خمسة عشر سنة | ضد الكزاز | ١ جرعة مقوية | الزامية كل عشر سنوات |

## احمد ابو سيلة العاملون في الخدمات الصحية غير مشمولين بالتامين الصحي

## متوسط ٤٠ د. شهريا راتب العاملات

## نقف ضد التصرف باموال الادخار العمالية

كتب محرر الشوون العمالية

نقابة الخدمات الصحية احدى النقابات العريقة في البلاد تاسست عام ١٩٦٢ ، وينتسب لها العاملون في قطاع الصيدليات والمستشفيات الخاصة والعيادات الخاصة ومختبرات الاسنان والمختبرات الخاصة وعيادات الاشعة وقطاع مستودعات الادوية . ويربو عدد العاملين في هذه القطاعات على ٢٠ الف عامل لا ينتسب للنقابة سوى ١٥ بالمئة منهم تقريبا .

الاهالي التقت رئيس النقابة الجديد الاستاذ احمد ابوسيلة الذي فازت قائمته كاملة في الانتخابات الاخيرة

ماهي مشاكل القطاع الرئيسية ؟

ان معظم الموسسات فردية يعمل بها اقل من ٥ عمال لا يشملهم الضمان الاجتماعي وعدم وجود تامين صحي لهم في ظل ارتفاع في ظل ارتفاع كلفة العلاج رغم انهم جميعا يعملون في الحقل الطبي . اما عن الرواتب فهي متدنية جدا وتصل الى متوسط ٤٠ دينارا تتقاضاها ، مثلا ، زميلاتنا في عيادات الاطبا ( سكرترات الاطبا )

ماذا عن العلاقة مع النقابات العمالية الاخرى ؟

بدا الحديث موخرا مع بعض النقابات في قطاع الخدمات لانشا مجلس تنسيق يصل فيما بين النقابات الاربع الاعضا في الاتحاد الدولي للخدمات وبين منسق المنطقة العربية في الاتحاد الدولي . هذا المجلس سوف ينسق مع النقابات الاخرى في تبني القضايا العمالية

احمد ابو سيلة رئيس الخدمات الصحية

ما هي توجهاتكم القادمة ؟

لا بد من توسيع قاعدة العضوية لتشمل نسبة مقبولة من العاملين في القطاع ( ٢٠ الف عامل ) ؛ ولا بد من تاليف لجان نقابية موقعية في التجمعات العمالية الكبيرة ولجان جغرافية في المحافظات ولجان مهنية للزملا في مواقعهم بمهمة حلقة وصل مع النقابة في المركز .

ما رايكم بمشروع قانون اموال مدخرات العمال في صناديق الادخار من قبل البنك المركزي والحكومة

نحن لسنا مع مشارع هذه القوانين لانها على حساب العمال . ففي الوقت الذي تقوم به الحكومة بعملية خصخصة واسعة وتسوق احد الاسباب لذلك الفشل الاداري ، فاننا نرى ان هذه احدى الوصفات الصندوقية يكون الخاسر فيها عمالنا

ماذا عن الدور الوطني للنقابة

هنالك دور وطني تاريخي للنقابة ارساه العمال انفسهم عن طرايق المتبعة الدائمة لقضايا العمال والقضايا الوطنية ، وسوف نقوم بالوفا لهذا الدور كاحد ابرز مهام النقابة .

ماذا عن الاجور ؟

نحن مع اقرار قانون بحد الحد الادنى للاجور . ومع انه تم توقيع اتفاقيات مع بعض اصحاب العمل ( مثل نقابة الصيادلة ) بان يكون الراتب الادنى للمساعدين مئة دينار ... نقابة الاطبا بخصوص السكرتيرات في العيادات الخاصة ؛ ولكن مع الاسف لم يتم تطبيق منها . وكنا نطالب مديريات العمل في المحافظات بان تمارس دورها وتقوم بمراقبة الموسسات المخالفة للاتفاقيات الجماعية التي هي قانونية وشرعية .

الرئيس واعضاء الهيئة الادارية

في ضوء الاتهامات التي وجهها فاروق الكيلاني لوزير العدل :

## الدكتور راتب الجندي يطالب بتشكيل لجنة تحقيق حفاظا على سمعة القضاء

اثارت اقالة رئيس المجلس القضائي فاروق الكيلاني الكثير من القضايا والتي كانت تتناقلها الالسن في الوسط القضائي وفي اوساط الراي العام بشكل عام ، خاصة وان الوسط القضائي عاش في الفترة الاخيرة حالة من التخندق بين كل من وزير العدل وفاروق الكيلاني وجوهر الخطورة يكمن في التصريحات الجريئة التي ادلى بها الكيلاني غداة احالته على التقاعد حول تدخل وزير العدل اليومي في شؤون القضاء وقراراته، الامر الذي اذا ما تم اثباته سيضرب في الصميم استقلالية القضاء والقانون المعمول به ومواد الدستور المتعلقة بذلك

«الاهالي» وعلى هامش الازمة المثارة التقت المحامي الدكتور راتب الجنيدي بوصفه احد كبار القانونيين وذو باع طويل في العمل البحثي القانوني لتحاوره حول العديد من القضايا على هامش اقالة الكيلاني .

د. الجنيدي بدا حديثه بالقول : ان مطلب استقلالية القضاء وتحوله الى قضية مثارة وضاغطة جاء نتيجة نضالات قادة الراي والفكر السياسي من الذين تولوا العمل في نقابة المحامين لفترات طويلة ، وجاء في اطار تراكمات من العمل الجاد والمخلص على امتداد سنوات عديدة . ويشكل هذا المطلب هدفا للجميع وبخاصة للمواطنين لانه شرط اساسي جدا للتحقيق الديمقراطية

خلفية التعيين والاقالة

وحول خلفية تعيين فاروق الكيلاني واقالته قال : قرار تعيين الكيلاني صدر بقرار من المجلس القضائي وبتنسيب من رئيس العدل بحسب قانون استقلال القضاء

واضاف : لقد تبلورت ثلاث وجهات نظر بشان تعيينه :

- فالبعض رحب بتعيينه في منصب رئيس محكمة العدل العليا واعتبر ذلك بمثابة اعلان من الدولة برغبتها في تصحيح الموقف القضائي ومعالجة الاوضاع غير السليمة فيه .

- البعض الآخر انتقد هذا التعيين واعتبره خطأ ، ومهذا البعض له مبرراته واسبابه لانهم يرون انه من الانسب اسناد المنصب الاول في القضاء لمن تتوافر فيه الشروط والمتطلبات لهذا المنصب من المرفق القضائي وذلك لتجنيب من يتولى هذا المنصب مظنة استقلال القضاء او مظنة المحاباة او مظنة الانتقام باي وسيلة مباشرة او غير مباشرة .

- هنالك فريق ثالث اعتبر تعيين الكيلاني خطوة ايجابية وان هذه الخطوة تحتاج الى تعزيز وتقوية واجراءات عملية ، وبالتالي اعطاء الفرصة لهذه التجربة حتى تاخذ مداها على قاعدة ان تعيين الكيلاني جاء من خارج مرفق القضاء واعتبار ذلك مؤشرا على ان الدولة استجابت لمطلب تصحيح مرفق القضاء ، اضافة الى ان تعيين الكيلاني تبعه تعيين عدد من المحامين في مرفق من القضاء حيث اثبتت معظمهم جدارة في تولي وظيفة القضاء كما ان هنالك نقلة ايجابية بشان موضوع تعيينه لذلك هي ان الكيلاني وبالرغم مما كان يقال عنه فانه يتمتع بقدرات وكفاءة مهنية عالية تساعد الى حد كبير فيما لو تعاونت مع الكفاءات والقدرات الاخرى الموجودة داخل القضاء على انجاز مطلب استقلالية القضاء .

نحو لجنة تحقيق

وفي اجابته على سؤال حول ما يتوجب عمله في ضوء الاتهامات الموجهة لوزير العدل قال - بداية لا بد ان اشير الى ان فاروق الكيلاني اسند لوزير العدل مخالفات متعددة وخطيرة ، وخطورة هذه المخالفات تتاتى من انه يستطيع - كما يقول - ان يؤيدها ويعززها بادلة وتقارير خطية تؤيد ارتكاب هذه المخالفات وفي مقدمتها تدخل الوزير اليومي في اعمال القضاة ، ووجود فساد في الجهاز القضائي ، ومقاومة الوزير للاصلاح القضائي ، وتاخر الوزير في عرض مشروع قانون استقلال القضاء على مجلس الوزراء وغيرها من الامور.

واضاف د. الجنيدي - هذه المخالفات لو ثبتت فعلا فانها لا تشكل اعتداء على استقلال القضاء فحسب ، انما تشكل اعتداء على مبادىء دستورية ... رئيسية كمبدا فصل السلطات ، ومبدا الشرعية الدستورية ... وفي رايي ان هذه الاختراقات لا يجوز ان تهمل وتبقى بدون تحقيق ، والجهة صاحبة الاختصاص لاجراء مثل هذه التحقيق هي مجلس النواب استنادا الى صلاحياته الدستورية

وقال ايضا - بعد ان تم توجيه الاتهام للوزير بصورة علنية ، فلا بد من اجراء تحقيق واذا لم يتم اجرائه فان سمعة القضاء وثقة الناس به ستتعرض الى خطر كبير مما يسدفع بعض المتنفذين الى التمادي في نفس المحاولات الامر الذي يفقد القضاء مناعته ضد التاثيرات الخارجية .

عناوين ازمة القضاء

وحول عناصر ازمة القضاء في الاردن قال الدكتور الجنيدي - الازمة موجودة منذ زمن بعيد وليست حالة طارئة جراء وجود وافد جديد الى مرفق القضاء في اطار موقع حساس في هذا المرفق

البقية ص ٤

بمناسبة يوم المرأة العالمي - الثامن من آذار -

## «رند» تحاور الواقع ... وتشخص اشكالاته

اصدر المكتب التنفيذي لدائرة النساء الديمقراطيات الاردنيات -رند- بياناً بمناسبة احتفال العالم باليوم العالمي للمراة (٨ آذار) اشار فيه الى ان بلادنا تشارك بهذا اليوم من كل عام بنشاط تقديراً منها لدور المراة الاردنية من موقعها كام ومربية للاجيال الناشئة وكعنصر منتج ومن موقعها كمناضلة في صفوف الشعب تشارك بفعالية من اجل الدفاع عن قضايا المراة وحقوقها في المساواة .

وجدت «رند» في هذه المناسبة وجهة نظرها في الواقع الراهن وما هو مطلوب من اجل نصرة قضية المراة والمجتمع باعتبارها واحدة على النحو التالي :

على الصعيد المعيشي : لقد زادت في السنوات الاخيرة نسبة الفقر في الاردن ، واصبحت تشمل قطاعات اجتماعية واسعة في القرى والاحياء في المدن ، مما ادى الى تفاقم المشكلات الاسرية وخفض مستوى معيشة وتطور افرادها ،وازدادت تبعاً لذلك الاعباء الواقعة على النساء وتحديداً المعيلات لاسرهن . هذا الوضع المعيشي كما هو قائم مهدد ايضاً بمزيد من الضغوطات الاقتصادية ، نتيجة سياسة التطبيع مع العدو الاسرائيلي واستمرار تقلص دور وفعاليات الاقتصاد الوطني الانتاجي .

وعلى الصعيد المؤسسي : ما زالت تسود حالة من الارتباك والتشتت اوضاع الحركة النسوية الاردنية كما تسود حالة من غموض الهوية والتمثيل بالنسبة للقاعدة النسوية العريضة نتيجة تعدد تجمعات المؤسسات النسوية التمثيلية ، وتداخل برامجها ، وعدم وضوح اولوياتها بما يتناسب واوضاع المراة الاردنية .

نتيجة لهذا الوضع فاننا في رابطة النساء نرى عناوين اولويات المراة الاردنية على النحو التالي :

فعلى المستوى الوطني والمؤسسي : تطوير البنية الذاتية للمؤسسة النسوية الديمقراطية المتمثلة باتحاد المراة الاردنية وتوسيع حجم قاعدتها وتنظيمها وتوعيتها ومشاركتها في اتخاذ القرار فيما يخص اوضاع المراة الاردنية اولاً وبصورة منهجية وعلى اسس ديمقراطية وموضوعية.

ان المؤسسة النسوية ذات البرنامج والتوجه الديمقراطي بحاجة الى مراجعة سياساتها وبرامج عملها ، لتصب اولاً في مصلحة اولويات المراة الاردنية التي تعاني اشد ما تعاني من عوامل الفقر والجهل والتمييز وبالتالي غياب الدور الواسع والفاعل والنشط على صعد الحياة العامة في البلاد.

وعلى المستوى العربي : بات ملحاً العودة الى وحدة المؤسسة النسوية العربية ممثلة في الاتحاد النسائي العربي العام على اساس الجوامع المشتركة ضد كل عوامل التخلف والفقر والجهل ومن اجل التصدي للغزو الثقافي الصهيوني وتهديد مكانة حضارتنا العريقة والتي اثرتها نساؤنا العربيات مكانة وفكراً ونضالاً.

كما ان الاتجاه الديمقراطي في المؤسسات النسوية العربية ، مسؤول مسؤولية كاملة عن التصدي للاتجاهات المتطرفة - يميناً ويساراً - في الحركة النسوية العربية والتي تبرز تارة بالاطلال الاجتهادات المشبوهة بمنع خروج المراة للعمل وتارة تحت تاثير النضال النسوي .

ان المراة العربية بشكل عام يتهددها ما يتهدد الشعوب العربية نفسها من سياسات الهيمنة الاجنبية على مقدراتها وسياساتها الوطنية وكل ما يترافق مع ذلك من قمع للحريات وتقويض للمؤسسات الشعبية والجماهيرية. والمهمات التي تنتظر الحركة النسوية العربية ، تتمثل اولاً في وحدة مؤسستها « الاتحاد النسائي العربي العام » والاتفاق على برنامج موحد على اساس ما هو مشترك ، وهكذا يمكن التصدي للمهمات المطروحة باوسع مشاركة قاعدية نسوية ممكنة .

على الصعيد العالمي : معالجة استقلالية المنظمات غير الحكومية / والمؤسسات الجماهيرية النسوية بشكل خاص ، بعيداً عن الاتجاه الذي تتبناه المنظمات الدولية والداعي الى الحاق المنظمات غير الحكومية بالحكومات ، اضافة الى عدد من الاولويات التي تتبناها المنظمات الدولية بعيداً عن الهموم اليومية لنسائنا العربيات ونساء العالم الثالث عموماً.

ان الانسياق وراء هذه الاتجاهات هو مقدمة لافقاد دور المؤسسات الجماهيرية ، والحاقها بالحكومات بدلاً من تعزيز دورها في مراقبة السياسات الحكومية والضغط من اجل تصويبها لصالح القاعدة الشعبية العريضة ومصالح تقدم وتطور البلاد .

---



المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي الكوبي :

# الاشتراكية هي الضمانة للاستقلال والسيادة والعدالة الاجتماعية

## حزمة من الاجراءات الاقتصادية للتكيف مع ظروف الحصار

## المؤتمر يؤكد على دور لآليات السوق تحت اشراف الدولة

هافانا - خاص الاهالي

سخر الرئيس الكوبي فيدل كاسترو بعد اعادة انتخابه من البرلمان الكوبي لخمس سنوات قادمة ... سخر من الافكار المزعومة حول انتقال كوبا من الاشتراكية الى الراسمالية او كوبا وضعت نفسها على طريق مختلفة بعد زيارة البابا يوحنا بولس الثاني الى هافانا .. ووعد كل من الرئيس كاسترو ورئيس وزرائه ليدر بقيادة كوبا الى القرن الواحد والعشرين تحت شعار «الاشتراكية او الموت»

وكان المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي الكوبي قد انتخب بعد حركة تجديد واسعة لجنة مركزية جديدة مؤلفة من ١٥٠ عضوا وانتخبت بدورها فيدل كاسترو امينا عاما للحزب وراؤول كاسترو سكرتيرا ثانيا للحزب واختارت مكتبا سياسيا جديدا مؤلفا من ٢٤ رفيقا منهم (٦) اعضاء جدد

الاشتراكية خيار استراتيجي

اعاد المؤتمر الخامس للحزب التاكيد على التوجه الاشتراكي للثورة وعلى المبادىء الاساسية لايديولوجيته «ايديولوجية مارتي والماركسية اللينينية» وحدد السياسات الضرورية من اجل مواصلة التطور في ظل الاستقلال والسيادة الكاملين رغم الحرب الاقتصادية الضارية والمنظمة التي تمارسها الامبريالية الامريكية ضد الشعب الكوبي .وتبنى المؤتمر التوجه الاستراتيجي الوارد في تقرير اللجنة المركزية والقاضي بان اساس الاستمرارية التاريخية للثورة كمان وسيبقى كامنا في الحفاظ على الاشتراكية وافكارها وتحسين الديمقراطية الكوبية وتعزيز مكانة الحزب والدولة وتوثيق الصلات بالشعب وتطوير مساهمة الشباب وتعميق تربيتهم الثورية

واكد المؤتمر ان مستقبل الامة الكوبية هو الاشتراكية وهو هو الخيار الوحيد الذي يضمن الاستقلال والسيادة والعدالة الاجتماعية وان الثورة الكوبية ستستمر ما دام هنالك شيوعي واحد او ثوري واحد او وطني واحد للدفاع عنها وان الحزب الماركسي اللينيني هو الضمانة لتلاحم شعبنا ووحدته في مواجهة الامبريالية اليانكية التي شكلت العدو الاساسي للشعب وشنت حربا اقتصادية غير معقولة ضد كوبا كلفتها منذ ٣٧ عاما حوالي ٦٠ مليار دولار

وثيقة الديمقراطية وحقوق الانسان

واقر المؤتمر وثيقة ( حزب الوحدة والديمقراطية وحقوق الانسان) التي سبق وان ناقشها وايدها ٦,٥ مليوني كوبي تزيد اعمارهم عن ١٤ عاما عبر استفتاء ديمقراطي فعلي للشعب بما يؤكد ان التاريخ اثبت ويثبت المبادىء التحررية التي ناضلت من اجلها الاجيال الكوبية المتعاقبة وان الثورة الكوبية فريدة

التاكيد على المركزية الديمقراطية

واجرى المؤتمر بعض التعديلات على النظام الداخلي للحزب للمحافظة على المفاهيم الجوهرية ذات السمات الاساسية التي تقوم عليها حياة الحزب الداخلية ونشاطه ، ومن هذه التغييرات ما حصل من تعديلات في الهيئات القيادية وكذلك توسيع اجراءات الانتخاب الى اللجنة المركزية التي اختصرت حاليا الى هيئات وسيطة .

لكن المؤتمر اعاد التاكيد على صلاحية مبدا المركزية الديمقراطية باعتباره حجر الاساس في بنية التنظيم وعمله وفي القيادة الجماعية

في مواجهة الحصار الامريكي

وعلى الصعيد الاقتصادي ذكر المؤتمر بالحالة الكارثية التي عاشتها الامة والتي نتجت عن تفكك الاتحاد السوفييتي وغياب المعسكر الاشتراكي والتي اوصلت كوبا الى الحالة الخاصة التي تعيشها الآن مشيرا الى التحولات الاقتصادية على الصعيد العالمي مثل عملية والنشاطات الواسعة جدا للشركات العملاقة الجبارة العابرة للقومية وتنامي النيوليبرالية كنظرية وممارسة والتي يحاولون فرضها على العالم الثالث وذلك في اطار سيناريو اقتصادي عالمي لضمان سيطرة النظام الراسمالي وتشديد الاستقطاب بين البلدان المتطورة وغير المتطورة ، وقد استغلت حكومة الولايات المتحدة في سعيها لتحطيم الثورة.

هذا الوضع لتشديد الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا

واكد المؤتمر انه في مواجهة هذا السيناريو المعادي وفي مواجهة قانوني (توريشلي ) عام ١٩٩٢ وفيما بعد قانون (هيلمز بورتون ) اللذين يهدفان الى تدويل الحصار والحرب ضد كوبا وفي مواجهة الحرب البيولوجية التي ثبتت بالادلة ، ... اكد على ان جهود الثورة تركزت بالدرجة الرئيسية على التقليل من حالة تعثر الاقتصاد بغية اعادة اطلاق مسيرة النمو من جديد وتنفيذ التحولات الضرورية لتحقيق حالة من التكيف مع الاوضاع الدولية الجديدة ، وفي الوقت نفسه ضمان آفاق التطور في البلد والحفاظ على جوهره الاشتراكي

كاسترو

تدابير اقتصادية

واشار المؤتمر انه في هذا الاطار ادخلت مجموعة من التغييرات مثل اعادة توجيه الدفة في التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية مع الخارج ، الانفتاح على توظيفات رأس المال الاجنبي ، تشجيع السياحة ، رفع الحظر عن امتلاك العملة الصعبة وتداولها ، تحويل مزارع الدولة الى مزارع تعاونية ، فتح الاسواق الصناعية والتجارية والتوسع في استخدام العمالة المحلية وغيرها من الاجراءات التي تتم على قاعدة الاجماع الشعبي وتنظيم الدولة ... واكد المؤتمر ان تبني هذه الحزمة من الاجراءات قد سمح بايقاف الانحدار الاقتصادي وبدء مرحلة الشفاء والتحسن التي تشهدها كوبا الآن

تفعيل الاقتصاد الكوبي

كما اكد المؤتمر على انه يجب على الدولة الاشتراكية اصلاح التشوهات المورونة في آليات السوق بهدف التخفيف من آثارها السلبية ومواجهة مخاطرها على كالة الصعد ، كما اكد على ان التغييرات الجارية حاليا من قطاع الاعمال الكوبي ستوجه نحو الحفاظ على سيطرة ملكية الدولة الاشتراكية مع الاقرار في الوقت نفسه على اشكال الملكية الاخرى

واقر المؤتمر التوجهات الخاصة بزيادة الانتاج والتصدير في المجالات الزراعية التي لا تعتمد على قصب السكر واعادة الاعتبار الى الدور الاستراتيجي لصناعة السكر التي عانت من الانحدار في السنوات الاخيرة ، وكذلك تنويع الصادرات واجراء تغيير في بنيتها لمصلحة المنتجات التي تتضمن قيمة مضافة عليها وخدمات ذات مستوى راق وتعزيز الانضباط التكنولوجي في مجال العمل وفعالية استخدام الطاقة والاستعاضة عن المستوردات وايجاد بدائل لها وتعزيز امكانات الادخار الداخلي واستخدام التقنيات الحديثة في ادارة الاعمال وتصغير حجم الفروع الصناعية وغيرها من التوجهات كما اقرح المؤتمر استخداما افضل للسياسات الضريبية والمالية والتجارية وسياسات التعرفة من اجل خدمة هدف اساسي هو المساعدة في تطوير الاقتصاد واستقراره وتوطيد اعادة تسعير العملة الوطنية والتحكم بالسيرورات التضخمية وتعميق اصلاح النظام المالي وفي مجال التجارة قرر المؤتمر اعتماد التنوع مع اعطاء الاولوية للمشاريع التي تساهم في نجاح الخطط الاقتصادية القومية ، واكد المؤتمر كذلك على الدور الاساسي للتخطيط المركزي وعلى دور آليات السوق تحت اشراف الدولة

## نظرة اولية في قانون نقابة الفنانين الاردنيين

كتب عباس علي

بداية نهنىء الفنانين بنقابتهم التي ناضلوا جميعا من اجلها بصرف النظر عن خلافاتهم فيما بينهم بالافكار او المنهج او نوع الفن الممارس. لقد جاء انجاز النقابة وساما على صدر الفنان الاردني وجاءت نتائج انتخاباتهم الاخيرة لمرة لممارسة الديمقراطية كما انعكست فيها هموم الفنان وهموم وطنه ، وسيبقى مع ذلك قانون النقابة ، مثل غيرها من النقابات ومؤسسات المجتمع المدني عرضة لطلب التعديل ، للمواءمة مع الظروف والصالح العام ، وهنالك العديد من النصوص التي تمس استقلاليتها بما له علاقة بوزارة الثقافة وصلاحيتها ، وفيما يلي نورد بعض الثغرات ونسال بعض الاعضاء حولها

الفقرة «ب» من المادة «٤٣»

« لاتحسب مدة المنع من مدة ممارسة المهنة التي يجب توفرها للترشيح لمركز النقيب او لعضوية المجلس »

والسؤال هنا ماذا عن الخدمة التي تحتسب لاغراض التقاعد والضمان الاجتماعي؟

المادة «٤٥» :

«لا يحق لاي شخص من غير الاعضاء او لاي فرقة فنية ممارسة المهنة في المملكة الا بعد الحصول على تصريح بذلك من الوزير او من ينيبه وحسب الشروط التي يحددها بناء على تنسيب المجلس ، ويستثنى من ذلك الفرق الفنية التابعة للوزارة او لاي جهة رسمية اخرى ، وكل من يخالف ذلك يعاقب من قبل المحكمة المختصة بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة دينار ، ولا تزيد عن خمسمائة دينار ، وتضاعف العقوبة قياسا على حد الاعلى في حالة تكرار المخالفة » ..

ان هذه المادة تكرس بوضوح لا لبس فيه تبعية الفنانين ونشاطهم للسلطة التنفيذية وتحد من ابداعهم ، ومن يخالف ذلك يضع نفسه تحت طائلة المسؤولية والعقوبات ودفع الغرامات.

المادة «٤٦» :

«كل من مارس المهنة باي صورة من الصور خلال المدة التي منع خلالها من ممارستها يقتضي قرار تاديبي يعاقب من قبل المحكمة المختصة بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة دينار ، ولا تزيد عن خمسمائة دينار وتضاعف هذه الغرامة اذا تكررت المخالفة . » لنفترض انه لو خالف احد الفنانين هذه المادة بمشروع فني وحصل على ارباح تقدر بالاف الدنانير خلال المدة التي منع خلالها من ممارسة المهنة بقرار من المجلس فما هي الخسارة لو دفع «٣٠٠» دينار او «٥٠٠» دينار ؟ ثم اين مستحقات النقابة التي تستوفيها بموجب القانون من الدخل او الاجر السنوي للفنانين او الفرق الفنية الاردنية او العربية او الاجنبية ؟ الم يكن من الواجب تناول هذه العقوبة كما جاءت في الفقرة «د» من المادة «٨» من حيث تناولها العقوبة لمن يتخلف من اعضاء النقابة عن تسديد التزاماته المالية المترتبة عليه للنقابة لمدة سنة ، حيث لم تكتف هذه الفقرة بالغاء عضويته من النقابة ، بل فرضت عليه دفع قيمة هذه الالتزامات مضافا اليها الغرامة ١٠٠٪

التبعية لوزارة الثقافة

سؤال يطرح نفسه .. هل تبقى النقابة تابعة لوزارة الثقافة لتسلط سيفها على الفنانين ويجيب عليه الفنانون انفسهم

الفنانة ريم سعادة :

ان الحديث عن النصوص القانونية في قانون نقابة الفنانين بعيدا عن ربطها بواقعنا الفني والاقتصادي والاجتماعي المحركة له ، والقوى المنفذة له ، تبعدنا عن الموضوعية وبوقعنا في متاهات الخيال النظري المجرد الذي يتعامل مع نصوص معلقة في فراغ ليس له علاقة بالواقع وتفصيلاته .

الفنان نصر الزعبي :

لكي نحقق طموحاتنا الفنية يجب ان تكون لدينا استقلالية ونبلورها لمصلحة الفنان والا فاننا نكون امام مشكلة كبيرة ، وتكون مجرد اماني معلقة في الهواء .

الفنان محمد عواد العبادي

عندما قرات القانون فوجئت بكثير من هذه البنود فاحسست اننا جزء من وزارة الثقافة ولا بد من وقفة لعلية ، لتبقى الكرة في الساحة الفنية ، ونحن الفنانين نعي همومنا ومشكلاتنا

الفنان جواد العوري

ان مواد القانون الواردة مليئة بالهفوات والمتاهات ومليئة بالعقوبات في اكثر بنودها ، فان وضع اللوائح الداخلية التنظيمية على هذا النحو لن يكون في صالح الفنان وعلى اعضاء المجلس وضع بدائل او حلول كي تضمن العدالة والفائدة العامة .

الفنان مصطفى شعشاعة

ما يميز هذه المرحلة ، انها تمر في منعطف حاد وموقف حرج ، فقد ولدت النقابة بعد جهد وجهاد ، الا ان القانون ما زال بحاجة لتعديل بعض المواد والبنود الواردة فيه لتجنب التبعية وضمان الابداع .

الفنان هايل العجلوني :

النقابة لم تات لنا على طبق من ذهب ولم تكن هدية من احد انها نتاج بجوعنا وعطشنا وعرق جبيننا وصمودنا وانتظارنا ومرور القاطرات التي حملت كل الوانها على صدورنا حتى ذابت السنتنا

الفنانة ريم سعادة

## اتفاقات اوسلو من حزب العمل الى الليكود :

# اربع سنوات من المسار المتعثر

كتب محرر الشؤون لفلسطينية :

وفر اتفاق اوسلو وضعا قويا ومريحا ، اقليميا ودوليا ، للحكومةالاسرائيلية بقيادة حزب العمل ورئاسة اسحق رابين ، لكي تمضي على المسار الفلسطيني في مراكمة الوقائع السياسية والخطوات العملية التي تسمح لها ، الى حد بعيد ، بفرض تصورها للحل الدائم ، وهو حل قائم ، بحده الادنى ، على ضم القدس الكبرى والكتل الاستيطانية كثيفة السكان او ذات الموقع الحيوي والمناطق المحاذية للخط الاخضر ، وتعيين غور الاردن حدودا امنية لاسرائيل ، ووضع اليد على مصادر المياه ، ومنع اللاجئين والنازحين من العودة تنفيذا لمخطط التوطين . وانطلاقا من هذا الحد ، ابقت حكومة حزب العمل قضايا رئيسية مفتوحة على بحث لاحق ، ومنها الوضع السياسي للكيان الفلسطيني على جزء من الاراضي المحتلة عام ٦٧ ( الذي سيكون حتما منقوص السيادة ) ونطاق ولايته والاطار الذي سوف ينظم وضعه اقليميا (باتجاه الاردن واسرائيل) .

وفي هذا السياق فرضت الحكومة الاسرائيلية جدولتها الخاصة لتنفيذ بنود الاتفاق بدعوى ان سقوفه الزمنية غير مقدسة (فتاخر الانسحاب من المدن الست في الضفة ١٨ شهرا ، واعادة الانتشار في الخليل ١٢ شهرا .. ودفعت هذه الحكومة نحو تفريغ المفاوضات والاتفاقات ضمن فترة الترتيبات الانتقاليه ( بلغ عددها حتى اللحظة تسعة اتفاقات ) ... ورحلت عمليا العديد من القضايا الانتقالية الى جدول اعمال الوضع الدائم (النازحون ، المياه ، الاحتفاظ بالادارة المدنية التابعة للحكم العسكري الاسرائيلي ..) ... ورفعت حكومة حزب العمل من وتيرة الاستيطان ( تمت مصادرة ٣٥٠ الف دونم من ارض الضفة وازداد المستوطنون بنسبة ٥٠٪ في الفترة بين ٩٣و٩٦) ، وسرعت باجراءات تهويد القدس وتوسيع حدودها بالتواصل مع المستوطنات المحيطة ..

### اوسلو ينهي عزلة اسرائيل

وفي كل هذا استفادت حكومة حزب العمل من تراجع الضغط الفلسطيني (نضال انتفاضي مرتكز الى ائتلاف وطني وبرنامج مشترك ) ، والاقليمي (الذي سرعان ما اندفعت بعض اطرافه الى التطبيع بدعوى الحل المنجز للفلسطينيين وبغرض استثمار هذا الحل ، تبادل مكاتب المصالح ، انعقاد المؤتمرات الاقتصادية الاقليمية سنويا ..) ، والدولي (تراجع في دور الامم المتحدة وبداية تآكل في قرارات الشرعية الدولية ، اتساع دائرة تبادل التمثيل الدبلوماسي وافتتاح السفارات ..) .

واعطى هذا الانفتاح الدولي الواسع على حكومة رابين دفعة قوية للاقتصاد الاسرائيلي ، فتدفقت الاستثمارات الخارجية ، وانفتحت اسواق جديدة امام السلع الاسرائيلية ، والتحسن في الصناعة السياحية ، وتعززت [illegible] حكومة حزب العمل العلاقات الامريكية - الاسرائيلية على كافة الاصعدة (عسكرية امنية ، واقتصادية ..) اما الواقع الاقتصادي في الجانب الفلسطيني فقد شهد ، بالمقابل ، مزيدا من التدهور ، والانحدار حيث التراجع المتواصل في الناتج المحلي والقومي الاجمالي والزيادة المضطردة في معدلات الفقر والبطالة والكساد الانتاجي وانهيار العديد من المشاريع الانتاجية الوطنية.

### وقائع اوسلو تبدد الاوهام

وكان لا بد لهذه السياسة القائمة ، تحت مظلة اوسلو ، على الاستيطان والتهويد تمهيدا للضم ان تصطدم بالتطلعات والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، هذا ما وقع في فترة رئاسة رابين ، واستمر بعد ان زالت رئاسة الحكومة الى بيريس ، حيث بددت الوقائع السياسية ( على امتداد نصف السنة التي استغرقتها ولايته ) الاوهام التي اشيعت حول سياسته السلمية ومزاعمه الديماغوجية بشان تفضيل السلام على النجاح في الانتخابات : تاجيل الانتشار في الخليل من ٩٥/١٢ الى ٩٦/٢ ومن ثم الى مابعد انتخابات الكنيست « ٩٦/٥ » ، مراعاة لمصالح غلاة المستوطنين في المدينة — التغطية على اعادة الانتشار في المدن الست في الضفة الغربية تجاه اليمين والاوساط الاسرائيلية المتطرفة من خلال اظهار القبضة الحديدية — اغتيال المهندس يحيى عياش — سياسة الغلق والحصار المتشددة — عملية عناقيد الغضب ضد لبنان ومجزرة قانا التي اسفرت عنها - مواصلة الضغط على م. ت . ف لالغاء الميثاق قبل انتخابات الكنيست ورئاسة الحكومة ..

ولو قيض الفوز لبيريس في هذه الانتخابات ، فان جميع المؤشرات تؤكد انه كان سيتوجه نحو اقامة ائتلاف مع القوى الدينية وربما تشكيلات يمينية اخرى ، لضمان اغلبية يهودية تمكنه من تجاوز ( او التخفيف من وطاة ) القيد التحالفي الذي كان مفروضا عليه في الحكومة ( مع ميريتس » وفي الكنيست ( منع الاصوات العربية من خلال ما يسمى بالكتلة المانعة ) ، مما يعني انتهاج سياسة متصلبة تجاه الملف التفاوضي بجانبيه الانتقالي والدائم ، وهذا ما افصح عنه بيريس على اية حال من خلال الاعلان عن مخططه في الاستيطان والتهويد والضم ، وامعانا في التوجه نحو اليمين ، فقد وعد بيريس باخضاع اي اتفاق يتم التوصل اليه ، على المسارين الفلسطيني والسوري ، للاستفتاء الشعبي ، مما يعني وضع الملف تحت رحمة التساخب الاسرائيلي المتاثر بالدعاية اليمينية المتطرفة .

### الليكود فاقم مأزق اوسلو

ان مجيء تحالف الليكود مع اليمين المتطرف الى الحكم نتيجة انتخابات الكنيست (ايار ٩٦) لم يات مفاجأة من منطلق اوسلو لبرج الاتفاق في مأزق ، بل فاقم هذا المأزق القائم اصلا بسياساته لسياسة اكثر تشددا انسجاما مع برنامجه [illegible]

من جهة ، ومن جهة اخرى ، لان روزنامة اوسلو كانت تضع الحكومة الاسرائيلية ، امام استحقاق جديد هو اعادة الانتشار على ثلاثة مراحل في الضفة الغربية ابتداء من ايلول ٩٦ تنتهي بسقف ايلول ٩٧ .

وهذا الاستحقاق ( المترتب على الحكومة الاسرائيلية ) يختلف نوعيا عما سبقه ، فهو يختلف عن اعادة الانتشار في غزة التي تقع خارج مشروع اسرائيل الكبرى ، وعن اعادة الانتشار في المدن الست في الضفة التي تحيل الى مسؤولية السلطة الفلسطينية سكانا (٦٠٪ من سكان الضفة باستثناء القدس » وليس ارضا ( المدن تشكل ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية ) ان لستحقاق اعادة الانتشار في الضفة الغربية يدور حول الارض التي هي جزء من ارض مشروع اسرائيل الكبرى والتي لا يختلف الحزبان (العمل والليكود) حول مستقبلها الا من زاوية المساحة التي ينبغي ان تشملها (٤٠٪ من الضفة ام ٦٥٪ مع الاشارة الى سيولة المواقف في الحزبين بازاء هذه النسب) .

### الالويات في جدول التسوية

وبما ان موضوع الصراع يدور اساسا حول الارض وليس السكان الذي تسعى اسرائيل للتخفف من عبئهم (على الصعيدين الامني الداخلي والاداري - الاقتصادي) من خلال مشروع الحكم الذاتي ، فان تفاقم ازمة اتفاق اوسلو لا ينبغي ان تحصر بحلول الليكود مكان حزب العمل ، بل ايضا بنمط ونوعية القضايا المطروحة على جدول اعمال التسوية ، بعد ان دخلت مرحلة ترتيب استحقاقات جوهرية على اسرائيل في المدى القريب بمفاوضات الوضع الدائم ، وفي المدى المباشر القضايا المتبقية من المرحلة الانتقالية وخاصة مسالة اعادة الانتشار في الضفة .

ان وقفة اعادة الانتشار في الضفة الغربية التي لم يحددها اتفاق اوسلو ٢ « ٩٥/٩/٢٨ » الا من زاوية ما تستثنيه ( القدس ، المستوطنات ، المواقع العسكرية المحدودة ) ، ان هذه المرحلة تشمل باقي ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية من المفارض ان تنتقل مسؤوليتها الى السلطة الفلسطينية التي تنطلق من هذا المكسب للتفاوض مع اسرائيل حول قضايا الوضع الدائم ومن بينها مساحة الكيان الفلسطيني ، علما ان هذه المساحة ( في وضعنا الفلسطيني بالتحديد ) ليست معطى جغرافيا بحتا ، بل هي الاساس في تحديد السمات السياسية - القانونية - السيادية لهذا الكيان (جزر هامشية ومتناثرة ، ام مساحة متماسكة ومترابطة تخلق من خلالها وشائج الوحدة الاقتصادية والسياسية والمجتمعية ) .

حكم ذاتي مقطع الاوصال على جزء من الاراضي المحتلة عام ٦٧ مع ضم باقي هذه الاراضي وفي القدس الكبرى الى اسرائيل . التوطين للاجئين ، المسؤولية العليا لاسرائيل .... هذه العناوين العريضة المشاركة بين الاطراف الرئيسية في حكومة تحالف اليمين الاسرائيلية ، التي تتدرج تحتها الخطط المحددة وبدائلها (حكم ذاتي موسع ، دولة (ناقص) ، مشروع آلون «زائد» ، وضع سيادي مميز لقطاع غزة ... ) والتي تطرح نفسها بقدر ما يتقدم الحل التصفوي ضمن ما تتيحه نسبة القوى .

على هذه الخلفية افتتحت حكومة نتنياهو عهدها بسياسة استيطان وتهويد واسعة وذات طابع استفزازي ( نفق المسجد الاقصى ، جبل ابو غنيم ..) وضغطت لمراجعة اتفاق الخليل ، فتم التوصل الى اتفاق جديد ( ٩٧/١/١٦) لم يقتصر على تعديلات لصالح اسرائيل على ما سبق اقراره مع حكومة بيريس بخصوص اعادة الانتشار في المدينة ، انما تجاوز موضوعه لاجراء تعديلات تمس الاسوا على اتفاق اوسلو٢ ، تعديلات تضمنا عمليا امام اتفاق آخر ليس من قبيل المبالغة تسميته باتفاق اوسلو٣ .

وفي اطار هذا الاتفاق تم تاجيل استكمال اعادة الانتشار لمدة سنة ، وتركه تحديد مساحة كل مرحلة من مراحله لاسرائيل وحدها بعد ان كان شانا تفاوضيا ، وارجئت القضايا العالقة من المرحلة الانتقالية بعد ان هذب بعضها الشاؤون ، استكمال الحالية صلاحيات الادارة المدنية الاسرائيلية الى السلطة الفلسطينية ..) ارجت هذه القضايا تحت عناوين تترتب على الجانب الفلسطيني وحده مسؤوليات والتزامات متصلة باولوية الامن الاسرائيلي.

### اعادة نظر في القضايا الانتقالية

ان القضايا العالقة من المرحلة الانتقالية ( مرفا غزة ، الممر الآمن .. ) لم تعد مطروحة على مستوى البحث بآليات تنفيذها ، بل على مستوى البت بشانها الذي يصادرها على القرار الاسرائيلي وحده ، وتحت شعار اولوية الامن والتبادلة ( التي تعيد الامور الى اولوية الامن مرة اخرى ) ، تضغط الحكومة الاسرائيلية بقوة لانتقال السلطة الفلسطينية من موقع التبعية ( بسبب قيود اتفاق اوسلو واملاءاته وباختلال نسبة القوى بشكل فادح ) الى موقع العمالة ( بالمعنى اللحدي للمصطلح ) .

ان اعلان الحكومة الاسرائيلية عن اعادة انتشار هزيل في مرحلته الاولى ( ٩٧/٣/٧ ) ، وتجاهل استحقاق المرحلة الثانية ( ٩٧/٩/٧) بشكل كامل ، واقتراح نتنياهو بتجميد مفاوضات المرحلة الانتقالية للانتقال الى مفاوضات مكثفة حول الوضع الدائم... هي اعلان واضح عن انتهاء المرحلة الانتقالية عند بدء الاستحقاقات الجديدية المترتبة على اسرائيل ( تسليم الارض باعادة الانتشار ، ضمان الوحدة الترابية والمجتمعية بالممر الآمن ، المرفا والمطار ) . وليس مقصودا من وقف المرحلة الانتقالية عند الحد الذي بلغته هو الانتقال الى مفاوضات الوضع الدائم ، بل الى مرحلة استنزاف المجتمع الفلسطيني لاضعافه ، وتكثيف الضغط على السلطة الفلسطينية وتحويلها الى راس الحربة في مخطط الفتنة الداخلية ، والتقدم في خطوات الامر الواقع ( الاستيطاني ، التهويدي ، التوسعي ..) من اجل تحديد نتائج مفاوضات الوضع الدائم سلفا قبل ان تنعقد فعليا من خلال ترسيمها بالوقائع التي سبقتها ، من هنا ، فان النقاش حول اسبقية الحل الانتقالي على الدائم او العكس هو ، من الزاوية الفلسطينية ، نقاش عقيم لانه لا يقوم على افتراض وهمي قوامه استعداد الحكومة الاسرائيلية بالتخلي عن اجزاء واسعة من الارض المحتلة .

### الهيكلية التفاوضية الجديدة

لقد نحيّت الهيكلية التفاوضية القائمةعلى مفهوم مرحلتين متعاقبتين ( انتقالية تؤسس لبناء الثقة من اجل التصدي للقضايا الاكثر تعقيدا في النهاية ) التي سادت حتى اتفاق الخليل بشكل او بآخر ، ليحل مكانها مع استئناف المفاوضات ( منذ مطلع تشرين ٩٧ ) هيكلية تفاوضية اخرى تقوم على التزاوج ( اي التوازي والتداخل) بين الانتقالية والنهائية ، وعلى هذا يترتب ما يلي :

١ - عمليا تاجيل الرئيسي من استحقاقات المرحل الانتقالية المطروحة على اسرائيل الانتقال الى البحث بقضايا المرحلة النهائية ( نقول البحث بهذه القضايا وليس بالضرورة التوصل الى حل لها) .

٢ - مع بقاء مفاوضات المرحلة الانتقالية كقضية قائمة بذاتها فتصبح منسوبة الى مفاوضات المرحلة النهائية او محالة اليها بجوانب رئيسية منها .

ان المؤسسة السياسية الاسرائيلية ( وبالتحديد باحزابها اليهودية الممثلة في الكنيست) شهدت اتفاق اوسلو ( معززا بمعاهدة وادي عربة ) توجها نحو اليمين ، ونحو مزيد من التصلب في معالجة قضايا التسوية (الانتقالية والدائمة) مع الفلسطينيين ، وهذا يبرز بوضوح مخاطر اتفاق اوسلو الذي جرد الجانب الفلسطيني من جميع الاوراق التفاوضية واسلحة الضغط قبل انجاز الاتفاقات التنفيذية للمرحلة الانتقالية (اوسلو١ ، اوسلو٢ ، اتفاقات نقل السلطات والصلاحيات المدنية ..) وقبل بدء مفاوضات الوضع الدائم وابقى بالتالي مسار العملية التفاوضية ونتائجها في المقام الاول رهنا بمشيئة اسرائيل .

بعد مضي اربع سنوات على اتفاق اعلان المبادىء يتضح ان خيار اوسلو كان اسوأ ماكان يمكن الاقدام عليه . انه لم يصبح الاسوأ بسبب حلول الليكود مكان حزب العمل في الحكومة الاسرائيلية وعلى راسها ، بل بسبب من بنيته ونسبة القوى التي ترتبت عليه . ان الليكود بالطبع ببرنامجه الذي يميزه عن حزب العمل وبباقي الاحزاب ، وتصوره الخاص للتسوية ولكيفية التعاطي مع عملية اوسلو كما اسلفنا ، غير انه لم يتنقل باوسلو من وجهة التقدم نحو الحقوق الوطنية لشعبنا ( كما يزعم فريق اوسلو الفلسطيني) الى وجهة غلق الابواب امام هذه الحقوق . لقد الهرت بشاعة الليكود سلبيات اتفاق اوسلو ونخراته القاتلة على نحو واضح وسرعت بمفاقمة ازمته ومن خلال ذلك اسهمت في تعميق مأزق رئاسة اوسلو الذي ما زال يعتمد القوى الجماهيري اولا ، رغم انحسارها النسبي ، على الوعود الوهمية بتطوير الحكم الذاتي الى دولة مستقلة عاصمتها القدس ، الا ان التمسك الاسرائيلي [illegible] يدفع هذا المأزق الى نقطة حاسمة

# قضية اللاجئين والنازحين ... الوضع الر...

كتب : احمد يوسف

— عضو المكتب السياسي

لا يحكم قضية اللاجئين حركة منسقة ذات اتجاه واحد ، تصاعدي او تراجعي ، بل هي عرضة لمجموعة من التاثيرات المتناقضة في دوافعها واتجاهاتها ، لذلك قد تبدو القضية في بعض الفترات عرضة لخطر المصادرة على يد مؤسسات السلطة الفلسطينية وادواتها ، وعلى يد الحكومات العربية المضيفة وسياساتها ، الا ان حركة اللاجئين المستقلة تنفجر في فترات اخرى بعفوية وحماس ملموسين ، في مواجهة تقليصات وكالة الغوث لخدماتها ، مما يرغم الدول المانحة على توفير التمويل اللازم لتراجع الوكالة عن بعض قراراتها التقشفية ... رغم ان هكذا قرارات قد تتجدد في الشهر الحالي «اجتماع ٣/٩» في اوائل شهر نيسان ٩٨ ، ان حركة اللاجئين غير الثابتة باتجاه واحد ، وغير المستقرة عبر هياكل وآليات منتظمة ، تتاثر بالضرورة بحال التشتت الذي يعيشه اصحابها ، وما يتعرضون له من عوامل متباينة في طبيعتها ومنطلقاتها واهدافها ، وهو ما يفرد لكل تجمع خصوصية من الضروري عدم تجاهلها — دون ان يقود ذلك بالضرورة الى تحويل اللاجئين من شعب توحده قضيته الوطنية الى جاليات مبعثرة في عدد من الاقطار المضيفة .

الموقف الاسرائيلي ... الامريكي .

بعد توقف مفاوضات المتعددة «وتعطيل المفاوضات المتعلقة بالنازحين «اللجنة الرباعية » ، تم فرض التصور الاسرائيلي الامريكي في التعامل مع قضية اللاجئين وهو حل هذه القضية على قاعدة التوطين والتاهيل وتم فرض هذا التصور سواء من خلال اتفاقات اوسلو بترحيل قضية اللاجئين الى مفاوضات الوضع الدائم واسقاط مرجعيتها الدولية المتمثلة بالقرار ١٩٤ «وفقرته رقم ١١» الذي يكفل حق العودة للاجئين ، وبانتزاع المرجعية الدولية ينزع اتفاق اوسلو عن قضية اللاجئين مكانتها القانونية والسياسيه المستمدة من هذه المرجعية — ليحيلها الى الاطار التفاوضي نفسه المكون بدوره من عدة اطر ومسارات «لجنة عمل اللاجئين في المفاوضات المتعددة ، المفاوضات الثنائية مع الاردن ولبنان وسوريا

و م . ت . ف » وافقد اوسلو قضية اللاجئين مكانتها كاحد محاور الحل الفلسطيني الاسرائيلي بحيث اصبحت ... بجانبيها الاهم قضية اقليمية عربية — اسرائيلية ، وحدد اطار هذا الحل سلفا لمصلحة اسرائيل ، كما ان معاهدة وادي عربة التي اعترفت بالمشاكل الانسانية الكبيرة التي تسببها النزاع في الشرق الاوسط بالنسبة للطرفين ... لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي — يسعى الطرفان الى تصريفها في المحافل والمنابر المناسبة وبمقتضى احكام القانون الدولي «دون الاشارة الى القرار ١٩٤ باللاجئين وحق العودة ، و ٢٣٧ المتعلق بعودة النازحين دون قيد او شرط » .

وهكذا تكون معاهدة وادي عربة واتفاق اوسلو قد اسقطتا مرجعية الشرعية الدولية المتمثلة بالقرارات ذات الشان واحالتها الى لجان عمل اللاجئين والى لجنة رباعية «بشان النازحين - اسرائيلية — اردنية — مصرية — فلسطينية » لتقرر باجراءات قبول الاشخاص النازحين ... ١ - على اساس فردي وليس كجماعة مما يسمح لاسرائيل باستبعاد القسم الاكبر من النازحين من دائرة البحث «لاجئي ٤٨» ، سكان القدس الشرقية ، المنتمين الى قرى واراض صادرتها اسرائيل او بنت عليها مستوطنات ، المبعدين . ٢ - وبالتوافق يعطي لاسرائيل حق النقض .

٣ - وباتخاذ التدابير الضرورية لمنع الاخلال بالامن وشيوع الفوضى ، مما يضفي على مسار العملية بعدا امنيا اجتماعيا تقرر معايير اسرائيل وحدها .

ان انهماك اللجنة الرباعية «المتوقف اعمالها الآن من جانب اسرائيل » . بجدول عقيم حول تعريف النازح ، وعدد النازحين بدلا من البحث بآلية عودتهم ، مما ادى الى تجميد اعمال هذه اللجنة منذ مطلع ٩٦ ، يكشف حقيقة الموقف الاسرائيلي - من قضية النازحين الذي نجح - مستفيدا من اتفاقات اوسلو ووادي عربة ، في ترحيل بحث هذه القضية عمليا من مفاوضات الفترة الانتقالية - حيث هي مدرجة اصلا ، الى مفاوضات الوضع الدائم ، الامر الذي يقود عمليا الى توحيد اطار الحل للقضيتي اللاجئين والنازحين على القاعدة التصفوية اياها : التاهيل والتوطين في بلد اللجوء والنزوح .

اللاجئون ووكالة الغوث الدولية «الانروا»

ان مسؤولية الامم المتحدة المباشرة تجاه قضية اللاجئين «القرار ١٩٤ وفقرة رقم ١١» وارتباط هذه المسؤولية بمؤسسة مختصة منبثقة عنها «وكالة الغوث» معنية بتقديم خدماتها الى حين تنفيذ القرار ١٩٤ - وعليه يترتب عدم المساس بهذه المؤسسة التي تجسد الالتزام الاممي بقضية اللاجئين وعدم الاقدام على حلها قبل التو[illegible] وانتقال[illegible]

١ - تق[illegible] وكالة الغوث و[illegible] للقيام بالدور الب[illegible] الغوث .

٢ - الملاءمة بين خدمات [illegible] وخدمات الدول المضيفة .

٣ - اعتماد « برنامج تطبيق السلام » الذي تتحدد وظيفته في تعبئة طاقات وكالة الغوث وخبراتها في خدمة مؤسسات السلطة الفلسطينية والدول المضيفة للمواءمة بين خدمات الوكالة وهذه الدول . ان هذه السياسة تتحرك ضمن مخطط التوطين والتاهيل — وتدفع نحو احالة مسؤوليات الوكالة الى السلطة الفلسطينية والبلدان المضيفة على طريق تصفيتها وتصفية خدماتها .

ان الخط العام لحل قضية اللاجئين كما عبرت عنه معاهدة وادي عربة واتفاقات اوسلو ، بمخطط التوطين والتاهيل يعني اساسا الغاء حق العودة والوضع القانوني والسياسي للاجئين والمخيمات . وكل هذا يمر على انقاض القرار ١٩٤ ومن خلال تصفية وكالة الغوث والى نهوض مشاريع انهاء خدماتها . وبالتالي يجري التسريع في الاجراءات الاسرائيلية في فرض الامر الواقع وانجاز ما يمكن انجازه بالتصور الاسرائيلي وبتسارع مذهل قبل البدء بمفاوضات الحل النهائي ... والتي مؤشراتها ضغوطات اسرائيلية مباشرة على عرفات بالتنازل عن القرار ١٩٤ ، واعلان اي كيان او دولة على ٤٠٪ من الضفة الغربية وغزة ، بلا سيادة واي شعب؟!!

## هل سيدفع اللاجئون كلفة التوطين ؟

كتب محرر شؤون اللاجئين

توجهت الحكومة لوضع الآليات المطلوبة، للدفع باتجاه اثارة قضية اراضي المخيمات امام القضاء توطئة لاسترجاعها ، ومن بينها لمستعملي الوحدات السكنية من اللاجئين الفلسطينيين ، وتحويلها الى مشاريع تطوير حضري ، بما ينفي عنها صفة المخيم وبالتالي الصفة السياسي لحقوق اللاجئين من العودة بموجب القرار ١٩٤ للامم المتحدة بالتدريج والتوازي مع الغاء دور الاونروا في مرحلة معينة بموجب برنامج السلام .

وتجدر الاشارة الى ان الاراضي المقامة عليها المخيمات في الاردن مقسمة الى ثلاثة انواع : النوع الاول اراضي اميريه وهي على سبيل الهبة .

النوع الثاني اراضي مستكلكة استملاكا مطلقا منذ عام ١٩٥١ وباجور تبدأ ٢,٥ للدونم وتصل ١٦ دينار للدونم سنويا .

النوع الثالث اراضي مستملكة استملاكا مؤقتا تجدد اجورها بين فترة واخرى قد تصل اجرتها ٢٠٠ دينار للدونم سنويا .

مصادر «الاهالي» افادت بانه تجري عملية تزيين لاصحاب الاملاك الخاصة ليقوموا بنبش قضايا اراضيهم المقامة عليها المخيمات حتى تصل الحكومة الى السيناريو التالي :

توعز وزارة التخطيط لدائرة التطوير الحضري بشراء الاراضي من اصحابها «٢٠ - ٣٠ دينارا للمتر المربع الواحد » ثم يعرض على مستخدمي وحدات الوكالة السكنية من اللاجئين شراء الوحدة السكنية التي يسكنها والارض المقامة عليها بالاقساط ولفوائد تمتد الى ٣٠ سنة بحيث يتحول اللاجئ القاطن في المخيم من مستخدم الى مالك ، ومن ثم انجاز مشاريع البنية التحتية لخدمة الوضع الجديد ، وليتحول المخيم الى حي تطوير حضري ينطبق عليه تماما ما ينطبق على احياء البلديات .

الآلية الثانية التي تصب في هدف التوطين تتمثل في حزمة الامان الاجتماعي التي اعلنت عنها الحكومة قبل اكثر من عام ، حيث تحدثت الحكومة عن تخصيص ١٧٠ مليون دينار سنويا وعلى مدار ٤ سنوات لانجاز البنية التحتية وتحسين الشوارع في المخيمات وغيرها وتفيد مصادر «الاهالي» ان الحكومة لم تحصل حتى اللحظة سوى على ٣٠ مليون دينار من الدول المانحة ، وان صندوق النقد العربي رفض المساهمة في تمويل مشارع حزمة الامان الاجتماعي الخاصة بالمخيمات ، لكنه ابدى استعدادا لدعم وتمويل مشاريع التحسين البيئي في المخيمات مباشرة بعيدا عن عنوان حزمة الامان واستهدافاتها

وتجدر الاشارة الى ان اللاجئين - اذا ما تم تنفيذ السيناريو السابق — سيدفعون كلفة توطينهم من جيوبهم على قاعدة انهم سيدفعون ثمن الارض على اقساط ، وسيدفعون شانهم شان ملاك العقارات في البلاد كافة الرسوم المترتبة للامانة والبلديات ولوزارة المالية وغيرها .ويمكن التدليل على ذلك بحسبة بسيطة — فالاراضي المستملكة استملاكا خاصا - المقامة عليها المخيمات - مساحتها ٤,٥ مليون متر مربع ،فاذا بيع المتر المربع الواحد للاجئين الفلسطينيين بـ ٣٠ دينارا فان الحكومة ستحصل على ١٥٠ مليون دينار ، الامر الذي يعني ان اللاجئين سيدفعون فعلا ثمن توطين انفسهم .

ومما يؤكد ما ذهبنا اليه ، الكتاب الذي وجهه رئيس الوزراء د. عبد السلام المجالي الى وزيرة التخطيط الدكتورة ريما خلف رئيس اللجنة التوجيهية الخاصة بمشروع حزمة الامان الاجتماعي الذي طالب فيه بحل مشكلة الاراضي التي اقيمت عليها مخيمات اللاجئين قبل الشروع في تنفيذ حزمة الامان الاجتماعي ، خاصة ان هذه الاراضي تعتبر املاكا خاصة كانت قد صدرت بحقها احكام تقضي بمنع معارضة مالكيها بملكيتها وتسليمها اليهم خالية من الشوائب ، حيث طالب رئيس الوزراء اتخاذ الاجراءات اللازمة لحل هذه المشكلة وبالسرعة الممكنة

## الجبهة الديمقراطية تدعو لحملة دولية لوقف هدم المنازل الفلسطينية

دعا ناطق رسمي باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المنظمات الحقوقية والانسانية في العالم الى رفع صوتها عاليا لوقف مسلسل هدم المنازل الفلسطينية في القدس العربية المحتلة وفي كافة انحاء الضفة الغربية المحتلة . .

واكد الناطق الرسمي ان سياسة هدم المنازل التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلية هي سياسة متعارضة مع اتفاقية جنيف الرابعة وما تنص عليه من عدم اجراء تغييرات في وضع المناطق الواقعة تحت الاحتلال من قبل الدولة القائمة بالاحتلال، وهي بالاضافة لذلك سياسة ارهابية تستهدف تخويف المواطنين الفلسطينيين من خلال اشعارهم بان مركز حياتهم يمكن ان يتلاشى في اي لحظة وهي ايضا سياسة عنصرية تستخدم ضد الفلسطينيين دون اليهود .

ودعا الناطق / كافة مؤسسات حقوق الانسان في هيئة الامم المتحدة والهيئات الدولية الاخرى الى اوسع عملية لكشف هذه السياسة الاسرائيلية التي تستهدف تفريغ القدس والضفة من سكانها العرب واحلال المزيد من المستوطنين الاسرائيليين في هذه المناطق بما يشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة .

اسبوعية سياسية جامعة
الأهالي لسان حال حزب الشعب الديمقراطي الاردني « حشد »

رئيس التحرير المسؤول
سالم النحاس

مدير التحرير
عليان عليان

الادارة والمالية
خليل السيد

التنفيذ الفني
صحارى

الأهالي